

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٥٩

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

في قرارها ١٢/٦٨، رغبة المجتمع الدولي في رؤية اختتام المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بإبرام اتفاق سلام نهائي.

لم يأت هذا العام بالتقدم الذي كنا نأمل فيه، حيث تم تعليق محادثات السلام المباشرة. وأدت أعمال العنف التي اندلعت في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، على الفور تقريبا بعد فشل الجولة الأخيرة من المفاوضات، إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين وتدمير الممتلكات. يتعين علينا إدانة جميع أعمال العنف ضد المدنيين. وأدعو كلا الطرفين إلى التزام الهدوء، وضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحرير.

ولا يزال يساورني القلق جراء المأزق الحالي الذي تشهده عملية السلام. ولا يمكن الدفاع عن الحالة الراهنة، إذ أنها لا تعمل سوى على إطالة حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، مما يلحق الضرر بكل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومن المهم أن تستأنف الأطراف المحادثات وأن تبذل قصارى جهودها لتهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المفاوضات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٣٦ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (٣٥/٦٩/A)

تقرير الأمين العام (٣٧١/٦٩/A)

مشاريع القرارات (A/69/L.21، A/69/L.22، A/69/L.23)

و (A/69/L.24)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد حضرت هذا الصباح، الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نظمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إنني أشكر اللجنة مرة أخرى على عملها، بما في ذلك فيما يتعلق برفع مستوى الوعي بشأن قضية فلسطين التي لا تزال من غير حل. ويجسد الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي أعلنته الجمعية العامة

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وظيفة مباشرة

الرجاء إعادة التدوير



1464631 (A)



باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. والرسائل والبيانات التي تمّ تلقّيها تُثبِت الإرادة العامة لدى المجتمع الدولي بأسره، ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة، في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، أي تسوية تؤدي إلى قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام.

”لقد أعلنت الجمعية العامة قبل سنة أن عام ٢٠١٤ سيكون السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك على أمل أن ذلك المقرر سيشكل، في أعقاب اتخاذ القرار ١٩/٦٧ في عام ٢٠١٢ الذي يعترف بفلسطين بوصفها دولة مراقبة، خطوة جديدة في الجهود الهادفة إلى استئناف ودعم المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. وقد أعربنا آنذاك عن الأمل في أن تكون دولة فلسطين الآن دولة عضواً في الأمم المتحدة، تتمتع بالاستقلال وذات سيادة.

”لكنّ آمالنا لم تتحقق. ولم تخفّ حدة شواغل السنة المنقضية، بما فيها تلك التي أثارها الزيادة في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. بل أنها تزايدت. وبدل رؤية تقدّم في المفاوضات المباشرة، شهدنا في عام ٢٠١٤ تجدد أعمال العنف التي بدأت في الضفة الغربية في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وتواصلت تلك الأعمال في غزة طوال الصيف، واندلعت مؤخرًا في ساحة المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة.

”وقد استنكرت اللجنة عمليات إسرائيل العسكرية ثقيلة الوطأة التي بلغت حدّ العقاب الجماعي في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأدانت بقوة استخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة العسكرية في غزة أثناء الحرب في هذا الصيف، وانتقدت مؤخرًا اقتحامات المتطرفين والقادة السياسيين الإسرائيليين، بمن فيهم

المباشرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الأطراف في تجاوز خلافاتها والعودة إلى المحادثات المباشرة ضمن إطار واضح يستند إلى المعايير المعترف بها دولياً. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر حسماً في دعم الأطراف في جهودها لتحقيق تسوية تفاوضية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، تستند إلى الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً.

أخيراً، أودّ أن أحيي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على الدور الحيوي الذي تواصل أداءه في تقديم الخدمات لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين تتزايد أعدادهم. ودورات العنف المتكررة وندرة الأموال تؤثران على قدرة الوكالة على تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية. وإذ آخذ في الاعتبار حقيقة أن النسبة الكبرى من تمويل الوكالة تأتي من التبرعات، فإنني أكرر مناشدتي القوية للدول الأعضاء والشركاء الدوليين الآخرين بذل جهود إضافية لتمويل الميزانية الأساسية للوكالة بشكل كامل. وأحث أيضاً مانحين جددًا على تقديم التزامات مالية لأعمال الوكالة.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال الذي سيعرض مشاريع القرارات A/69/L.21 و A/69/L.22 و A/69/L.23 و A/69/L.24، بالنيابة عن رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ثياو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أقرأ الآن البيان التالي بالنيابة عن السفير فودي سيك.

”أشكر في البداية جميع الوفود وأشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على مشاركتكم النشطة في الاجتماع الخاص للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي عُقد صباح اليوم للاحتفال

”لقد قطعت دولة فلسطين هذا العام أشواطاً طويلاً في بناء دولتها. وإننا نرحب بانضمامها إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والصكوك الأخرى، ورحبنا أيضاً بتشكيل حكومة توافق وطني، في أعقاب حرب غزة، والتي تعهدت بالامتثال للمعايير والمبادئ المقبولة دولياً. واللجنة تدعم بقوة دولة فلسطين في جهودها لبسمة جراحها الداخلية والتصرف بصفتها عضواً مسؤولاً وجزءاً لا يتجزأ من المجتمع الدولي. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء على التعاون بشكل كامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة.

”إنّ لجنتنا تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الملزمة تجاه القضية الفلسطينية حتى تُحلَّ تلك المسألة بفعالية من جميع جوانبها، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير حاسمة لتنفيذ قراراته المتعلقة بقضية فلسطين والوفاء بالتزاماته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. واللجنة بدورها ستواصل تنفيذ ولايتها الموكلة إليها من الجمعية العامة لتهيئة الأحوال الدولية الضرورية التي ستمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

”وفي هذا السياق، أودّ أن أعرض على الجمعية مشاريع القرارات الأربعة التي اعتمدها اللجنة وجرى تعميمها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي A/69/L.21 و A/69/L.22 و A/69/L.23 و A/69/L.24. وقد أُجريت مشاورات واسعة مع المجموعات الإقليمية بشأن مشاريع القرارات، واعتمدها اللجنة. والثلاثة الأولى منها تتعلق بأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون

شخصيات حكومية رفيعة المستوى، لساحة المسجد، وجميع المحاولات لفرض الحكم الإسرائيلي على الحرم الشريف. وأدانت اللجنة في الوقت نفسه الهجمات الصاروخية العديدة من غزة، التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين عشوائياً، كما أدانت الاعتداء البشع على مُصلّين إسرائيليين في القدس في الأسبوع الماضي.

”إنّ جميع الأطراف التي تواصل العمل بنشاط في ظل هذه الظروف لكبح موجات العنف السلبية، بما يشمل الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، تستحق فعلاً ثناءنا والدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي في أعمالها.

”وأودّ أن أحيي الحكومات والدول التي اعترفت بدولة فلسطين. وقد فعل ذلك حتى اليوم ١٣٥ دولة، أي أكثر من ثلثي الدول الأعضاء الـ ١٩٣. وأحثُّ بقية الدول على القيام بالعمل نفسه. وتلك خطوة ملموسة إلى الأمام نحو إنهاء النزاع وعلامة التزام حقيقي من جانب المجتمع الدولي بإحلال سلام عادل ودائم وبدعم الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

”وعلى امتداد السنة المنقضية، واصلت لجنتنا عملها للاستفادة من الزخم الناجم عن اتخاذ القرار ١٩/٦٧، الذي ارتقى بمركز فلسطين إلى دولة مراقبة في الأمم المتحدة. ودعمنا بقوة استئناف المفاوضات الهادفة إلى إيجاد حل قائم على وجود دولتين. وعلى الرغم من فشل آخر جولة من المحادثات، تبقى المفاوضات السبيل الوحيد الناجع للتوصل إلى حل نهائي، ولكنها يجب أن تستند إلى معايير واضحة وإطار زمني محدد.

”في مشروع القرار ذلك، تدعو الجمعية أيضا إلى استئناف المفاوضات، بدعم من المجتمع الدولي، بشأن جميع المسائل المتصلة بالوضع الدائم. وتشدد في مشروع على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتجديد وتكثيف جهوده في هذا الصدد، وتحث جميع الدول، والمنظمات الحكومية الدولية على اتباع سياسات تكفل احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات. ويحدوني الأمل في أن تحظى تلك الأحكام وغيرها من الأحكام بدعم قوي من لدن الجمعية العامة.

”أما مشاريع القرارات الأربعة التي قدمتها من فوري فتلخص المواقف والولايات والبرامج ذات الأهمية الفائقة للمنظمة فيما يتعلق بمسؤوليتها المستمرة تجاه تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. وما زالت اللجنة ملتزمة التزاما تاما بمسألة إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ارتكازا على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ووفقا للقانون الدولي“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كريستوفر غريما، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد غريما (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالإنكليزية) يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة (A/69/35) اسمحو لي أن أوجز كل فرع من التقرير.

بعد مقدمة التقرير، يبين الفصلان الثاني والثالث من التقرير على نحو مُجمل الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة وتنظيم أعمالها خلال العام.

الإعلام. والجمعية العامة تؤكد مجدداً أهمية الولايات الموكلة إلى تلك الكيانات. وكما حدث في الماضي، تعترم اللجنة التأكد من استخدام الموارد المقدمة لها على نحو فعّال من حيث التكلفة.

”واسمحو لي أن أسلط الضوء على بضع نقاط، ولا سيما النقاط الجديدة، في مشاريع القرارات. ففي مشروع القرار A/69/L.21، الذي من شأنه أن يجدد ولاية اللجنة، تدعو الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم تقرير إليها عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال، عملا بتوصيات إحدى الحلقات الدراسية للجنة حول مساعدة الشعب الفلسطيني. ونعتقد أنّ من شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز المعلومات المتوفرة بشأن ذلك الجانب الهام جداً من قضية فلسطين.

”في مشروع القرار، A/69/L.22، تجدد الجمعية العامة ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام تزويد الشعبة بالموارد اللازمة لضمان تنفيذ جميع الأنشطة المحددة

”في مشروع القرار، A/69/L.23، المتعلق بالبرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين، تجدد الجمعية العامة ولاية إدارة شؤون الإعلام، وتطلب إليها مواصلة المبادرات التي تسهم في تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار والجهود السلام.

”في مشروع القرار A/69/L.24، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، تؤكد مجدداً الجمعية العامة موقفها بشأن العناصر الأساسية لتلك التسوية وتشير إلى التطورات التي حدثت خلال العام الماضي. وتعرب الجمعية عن قلقها العميق إزاء الحالة القائمة على أرض الواقع، ولا سيما الحالة الإنسانية الكارثية في غزة التي عقببت أحداث العنف التي وقعت في الصيف الماضي، فضلا عن التوترات المتزايدة في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة.

مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور، إذ أن تطبيع الحالة في غزة من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من حدة التوترات وييسر استئناف العملية السياسية. وتلاحظ اللجنة القيود التي يتسم بها الإطار التقليدي للمحادثات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن الوضع النهائي الذي تيسر له هنا دولة عضو واحدة. وفي هذا الصدد ترحب اللجنة بالمقترحات المتعلقة بالنهج والأطر المبتكرة التي يمكن أن تساعد على كسر طوق الجمود والتعجيل بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي دام ٤٧ عاما وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق الفلسطينيين في العودة. وتحض اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على النظر الإيجابي في جميع هذه المقترحات.

وتشجع اللجنة دولة فلسطين على توقيع المزيد من الصكوك الدولية، بما يتيح لها اللجوء إلى العدالة، والعمل من خلال الآليات القانونية الدولية المتاحة على تحقيق المساءلة عن الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا الفلسطينيون.

إن اللجنة اقتناعا منها بأن التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني لا يمكن أن ترسخ في إطار النظام القائم للاحتلال الإسرائيلي والذي يكلف الاقتصاد الفلسطيني مبلغ ٧ بليون دولار من، تطلب إلى الجمعية العامة وضع الترتيبات اللازمة من أجل إنشاء آلية تمكن الأمم المتحدة من توثيق التكاليف الناجمة عن الاحتلال.

ستركز اللجنة برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية في عام ٢٠١٥ على المواضيع التالية: تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية وضرورة توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني؛ تعبئة المزيد من التدقيق الدولي للتطورات على أرض الواقع، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية؛ تعضيد العمل الذي يقوم به

يستعرض التقرير في إطار الفصل الرابع الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة ويتضمن سردا واقعيا مفصلا للتطورات التي حدثت في الفترة قيد الاستعراض والتي انتهت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أما آخر الأحداث فسيرد ذكرها في التقرير القادم.

ويتضمن الفصل الخامس العمل الذي قامت به اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والبيانات الصادرة عن اللجنة ومكتبها، والحوار المستمر الدائر بين اللجنة والأعضاء في المنظمات الحكومية الدولية. ويوفر هذا الفصل أيضا معلومات عن سائر الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظمها اللجنة، فضلا عن الأنشطة المقررة الأخرى التي تضطلع بها شعبة حقوق الفلسطينيين.

يقدم الفصل السادس لمحة موجزة عن العمل الذي قامت به إدارة شؤون الإعلام خلال السنة عملا بالقرار ١٤/٦٨ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. يتضمن الفصل الأخير من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها، بعد انتهاء الحرب هذا الصيف في غزة، وترحب اللجنة في تلك التوصيات بقيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء لجنة تحقيق بوصفها خطوة هامة نحو إرساء المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وترحب اللجنة بالطلب المقدم من القيادة الفلسطينية إلى الأمين العام لكي تضع الأمم المتحدة أراضي دولة فلسطين المحتلة تحت نظام من الحماية الدولية وتحض اللجنة أيضا مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة على اتخاذ الخطوات العملية لمتابعة نتائج بعثة تقصي الحقائق السابقة.

تهيب اللجنة أيضا في هذا الفصل بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم حكومة التوافق الوطني بقيادة الرئيس عباس في إدارة غزة، الأمر الذي ينبغي له أن يوفر فرصة لاستقرار الحالة في غزة. وتدعو اللجنة إلى الفتح الكامل لمعابر غزة من أجل العبور المشروع للأشخاص والسلع واستدامته، وفقا لقرار

كما نعرب عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها، السفير سيك، ممثل السنغال، لترؤس اجتماع اللجنة الخاص هذا الصباح وعرض مشاريع القرارات، A/69/L.22، A/69/L.21، A/69/L.23، و A/69/L.24، المتصلة بالبند ٣٦ من جدول الأعمال "قضية فلسطين". كما نشكر مقرر اللجنة، السفير غريما، ممثل مالطة، على عرضه التقرير السنوي للجنة (A/69/35)، وأعضاء المكتب الآخرين - أفغانستان واندونيسيا وكوبا وناميبيا ونيكاراغوا - وجميع أعضاء ومراقبي اللجنة على دعمهم المبدئي والقوي للقضية العادلة لفلسطين. ونشيد أيضا بعمل شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين في إدارة شؤون الإعلام، خلال العام الماضي.

أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" (A/69/371)، ونجدد تقديرنا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع مسؤوليتها بالالتزام في التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك الجهود التي يبذلها السيد روبرت سيرري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والجهود الدؤوبة التي تبذلها جميع وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الحيوية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب المنظمات الأخرى والشركاء الدوليين الآخرين.

المجتمع الدولي لإنهاء جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ دراسة الآثار القانونية للمركز الدولي الجديد للدولة الفلسطينية؛ وأخيرا، توجه اللجنة الانتباه إلى محنة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وتشجع اللجنة أيضا الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وبرلمانيهم وغير ذلك من المؤسسات على كسب دعمهم التام للأعمال التي تقوم بها اللجنة والأمم المتحدة بأسرها. وتشجع اللجنة الدول الأعضاء والوفود التي لديها مركز مراقب على تعبئة جهود مجتمعاتهم المدنية على الصعيد الوطني، وخاصة الشباب، وإنشاء لجان للتضامن مع دولة فلسطين.

أخيرا، تكرر اللجنة رأيها ومؤداه أن برنامج الإعلام الخاص بقضية فلسطين في إدارة شؤون الإعلام يسهم إسهاما هاما في إطلاع ووسائط الإعلام والجمهور على المسائل ذات الصلة، وترجو الاستمرار في البرنامج وإظهار المرونة اللازمة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل بأن يكون التقرير الذي قدمته للتو عوناً للجمعية العامة في مداواتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة، بالنيابة عن دولة فلسطين، في هذه المناقشة الهامة. وأعيد في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تأكيد امتنان الشعب الفلسطيني وحكومته على عبارات التضامن والتأييد المؤثرة التي وردت من جميع أنحاء العالم.

في ذلك حق تقرير المصير في دولته الديمقراطية المستقلة ذات السيادة والأراضي المتصلة، دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وبالتالي بداية فصل جديد من السلام والتعايش والأمن بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل.

وبالرغم من مرور الزمن والمحاولات غير المشروعة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لخلق حقائق على أرض الواقع وفرض شروط جديدة على عملية السلام مرارا وتكرارا، فقد ظل توافق الآراء الدولي راسخا في دعم الحل القائم على وجود الدولتين، استناداً إلى المعايير المنصوص عليها منذ عقود من الزمن في قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

ومن بين الرسائل المدوية حقيقة أنه لم يبق سوى فرصة صغيرة لتحقيق حل الدولتين، وأنه يجب اغتنامها قبل أن تتلاشى وتصبح خارج نطاق الجدوى والإمكانية. وسيكون السلام الفلسطيني - الإسرائيلي مفيدا فائدة لا حدود لها ليس بالنسبة للشعبين فقط، وإنما للمنطقة وللمجتمع الدولي بأسره، الذي ينوء، ولفترة طويلة جداً، بعبء التراع وتهديده المائل باستمرار على السلام والأمن العالمين.

وانطلاقاً من هذه الروح أيضاً أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠١٤ لتكون السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وكررت دعوتها لجميع الدول ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني إلى بذل أقصى الجهود لدعم الشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه. وازدادت الآمال في أن تتم تعبئة الزخم اللازم والإرادة السياسية للوفاء أخيراً بحق الشعب الفلسطيني في العيش كشعب حر في وطنه وحق فلسطين في أن تتبوأ مكانها الصحيح بين سائر الأمم، وبالتالي بدء عصر جديد في الشرق الأوسط.

لكن هذا الأمل تلاشى في السنة التي شهدت، بدلا من ذلك، انهياراً لعملية السلام وتدهوراً حاداً في الظروف بسبب

وقد ساعد الدعم السياسي والإنساني والمالي والمعنوي، الذي دام عقوداً، من قبل المجتمع الدولي، على مؤازرة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، في غياب قدرتهم على التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف. ونحن ممتنون للدعم، في حين ندعو مرة أخرى إلى بذل كل جهد ممكن، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة والقانون الدولي، لمعالجة الظلم الذي عانى منه شعبنا لفترة طويلة جداً.

وبالرغم من العديد من التحديات والحقائق القاسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، فقد جئنا، قبل عام مضى، أمام الجمعية العامة بكثير من الأمل. وكنا في خضم جولة أخرى من مفاوضات السلام التي استؤنفت تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عقد الممثلون الفلسطينيون والإسرائيليون مفاوضات مباشرة نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلها وزير الخارجية جون كيري، بدعم من لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التابعة لجامعة الدول العربية، واللجنة الرباعية والدول المعنية من كل أركان العالم.

ورغم مرور أكثر من ٢٠ عاماً من المفاوضات فإن الحالة تزداد سوءاً على جميع الجبهات، وقد وافقت القيادة الفلسطينية مرة أخرى على المشاركة، بحسن نية، في عملية السلام، مؤكدة التزامها من جديد على النهج السياسي غير العنيف للحصول على حقوقنا وتحقيق السلام. وكان الجميع في انسجام تام فيما يتعلق بالأهداف وهي: التوصل إلى حل شامل للصراع يجمع الأطراف معا في سبيل إيجاد حل عادل لكل مسائل الوضع النهائي الأساسية - مسائل اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه والأسرى - وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ بصورة تامة، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما

لقد قتلت القوات الإسرائيلية المحتلة أكثر من ٢ ١٨٠ فلسطينياً، أغلبيتهم الساحقة مدنيون، بينهم ٥١٦ طفلاً و ٢٨٣ امرأة. وجرحت أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص، بينهم ٣ ٠٠٠ طفل، مسببة إعاقات دائمة لآلاف المدنيين. وقد قُتل الأطفال وهم يلعبون على الشواطئ، وفي حُرمة منازلهم، وفي مدارس الأونروا، وفي الملاعب وفي أحضان آبائهم الذين لم يستطيعوا إنقاذهم من الهجوم الإسرائيلي الشرس.

وقد تبيّن نحو ١ ٥٠٠ طفل، لأنّ الأمهات والآباء لم يسلموا من القصف الإسرائيلي الذي سوّى بالأرض منازل فوق رؤوس عائلات بأكملها، كما حدث في الشجاعة، خزاعة ورفح، بين مناطق أخرى اعتمدت فيها إسرائيل سياسة الأرض المحروقة، بتدمير البيوت وذبح المدنيين بانتقام، ونشر الخراب في مجتمعات بأكملها وترويع السكان جميعاً. وتمّ الإبلاغ على نطاق واسع عن الصدمة التي ألحقت بهم، حيث يعاني نحو ٤٠٠ ٠٠٠ طفل ضغوطاً نفسية ويحتاجون إلى دعم، بحسب تقديرات اليونيسيف.

ومع احتدام العدوان الإسرائيلي في غزة، شُرِد أكثر من نصف مليون شخص - وهذا أضخم تشريد للفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧. وقد فرّت العائلات المذعورة من بيوتها بحثاً عن الأمان، بما في ذلك تحت راية الأمم المتحدة، حيث لجأ إلى مدارس الأونروا في ذروة الصراع ٢٩٠ ٠٠٠ شخص. ولكن لم يبق في غزة مكان آمن. فقد أصيبت مدارس الأونروا تكراراً بالاعتداءات الإسرائيلية التي قتلت وجرحت مدنيين أبرياء ودمّرت مرافق للأمم المتحدة، في انتهاك خطير للقانون الدولي وخرق لحصانة الأمم المتحدة وحُرمة مبانيها.

لقد اعتبر الأمين العام الدمار الذي أوقعته السلطة القائمة بالاحتلال "تدميراً تاماً ميلاً بعد ميل" (S/PV.7281، صفحة ٢) حوّل أحياء عديدة إلى ركام. وكما أفادت تقارير الأمم المتحدة، تضرّر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ منزل فلسطيني، بينها نحو ٢٠ ٠٠٠

الإجراءات الإسرائيلية المدمرة وغير المشروعة والاستفزازات المتهورة وأعمال التحريض والتعنت الصارخ وسوء النية في المفاوضات، التي أودت بالتزاع إلى الهاوية، مما جعل التوصل إلى تسوية سلمية بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

إن الوضع الحالي في فلسطين المحتلة محفوف بالمخاطر. في أعقاب حرب إسرائيل ضد قطاع غزة - الحرب الثالثة في ست سنوات ضد هذا الجزء المحاصر من وطننا - ونظراً لتكثيف الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، والقمع القاسي والاستفزاز والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، فقد ارتفعت حدة التوتر إلى مستويات قصوى. وقد تصاعدت أعمال العنف، مما أدى إلى تأجيج الوضع إلى درجة عالية تهدد بالانفجار. إن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية للحيلولة دون وقوع زعزعة استقرار كاملة، والعواقب المترتبة عليها، وإلى إنقاذ فرص السلام، أمر لا نبالغ مهما شددنا عليه.

وفي غزة، لا يزال ١,٨ مليون فلسطيني - من الأطفال والنساء والرجال، ومعظمهم من اللاجئين - سجناء ومعزولين جراء الحصار غير المشروع الذي تفرضه إسرائيل للسنة الثامنة حتى الآن، الأمر الذي يضعف الاقتصاد ويتسبب في انتشار الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي والمشاكل الصحية والعلل الاجتماعية الأخرى.

والسكان المدنيون الفلسطينيون هناك أيضاً لا يزالون يُقاسون معاناة تفوق الوصف نتيجة الخراب والكارثة الإنسانية اللذين تسبّب بهما عمداً العدوان العسكري الإسرائيلي في تموز/يوليه وآب/أغسطس. والخسارة البشرية والمادية المروعة الناجمة عن ذلك الاعتداء الإسرائيلي الغاشم باتت الآن معروفة تماماً. ولكن يجب أن نستذكر هذه الحقائق، لأنّ المذبحة والتدمير يواصلان التأثير على كل جوانب الحياة في غزة، وتبقى جراح شعبنا وصدّماته وأحزانه العميقة غير ملتئمة.

وفي غضون ذلك، تبقى الحالة في غزة مزرية. ويظلّ تثبيت وقف إطلاق النار الهشّ معطّلاً برفض إسرائيل استئناف المحادثات. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من عقد مؤتمر القاهرة الدولي المعني بفلسطين، "إعادة إعمار غزة"؛ ومن التعهّات السخية بالدعم الدولي وجهود حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني؛ وعلى الرغم من الاتفاق الثلاثي الذي يريعه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تواصل إسرائيل عرقلة إعادة الإعمار، والتأخيرات في التعافي تُفَاقِمُ بؤس شعبنا، الذي يتصاعد غضبه جرّاء محنته مع تصاعد صدمة العدوان، وبقاء تلك المحنة بلا معالجة.

إننا نحث المجتمع الدولي على أن يطلب من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن ترفع كلياً حصارها غير الإنساني، وأن تسمح بالإدخال السريع لمواد البناء لإعادة بناء غزة، فضلاً عن الوصول الإنساني بدون عوائق لتخفيف الكارثة التي فُرضت على غزة عمداً. وهذه المطالب واجبات مفروضة على السلطة القائمة بالاحتلال بمقتضى القانون الإنساني الدولي. والانتهاكات والتأخيرات المستمرة تهدد بتداعيات خطيرة، تشمل مزيداً من عدم الاستقرار واليأس بين السكان.

والحالة في بقية فلسطين المحتلة، بما يشمل القدس الشرقية، تبقى حرجة أيضاً. وقد تصاعدت انتهاكات إسرائيل وجرائمها، بما يشمل الأنشطة الاستيطانية، والاقتحامات العسكرية، وقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، واحتجاز الفلسطينيين، والاستفزازات، وخطاب التحريض والكراهية من قِبَل المتطرفين الدينيين والمسؤولين الحكوميين، إلى جانب الاعتداءات الإرهابية من قِبَل المستوطنين الإسرائيليين. والتوترات بلغت درجة الحُمى، والحالة مستمرة في التدهور.

ومع أننا مدركون للضرورة الملحة لإحلال السلام، بما في ذلك في سياق الاضطراب الذي يعصف بالمنطقة، ومرتبون

متزلزلاً مدمراً كلياً أو متضرراً غير صالح للسكن، ممّا جعل ١١٠ شخصاً بلا مأوى. وأصبحت بأضرار بالغة آلاف الأمتار من البنى التحتية للمياه والمرافق الصحية، ممّا زاد حدة أزمة الماء في غزة وكثّف خطر المرض وانتشاره. والأضرار التي تعرضت لها شبكات الكهرباء، بما يشمل المحطة الرئيسية للطاقة، تواصل تأثيرها على جميع قطاعات الحياة. وأصبحت بأضرار أيضاً في الضربات الإسرائيلية خمسة وسبعون مستشفى ومرفقاً طبياً، وأكثر من ١٠٠ مرفق تابع للأمم المتحدة، ودُمّر ما لا يقل عن ٥٠٠ منشأة اقتصادية وصناعية، ممّا أدّى إلى خسارة فادحة في سبل العيش ومفاقمة تراجع التنمية في غزة. وتُركت مواقع تاريخية ودينية خراباً، وأكثر من ٨٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة تُعيق إزالة الركام وإعادة الإعمار وتعرّض الأرواح للخطر.

ومع أننا ننتظر نتائج تحقيقات لجنة التحقيق المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن نتائج تحقيقات مجلس التحقيق الذي شكّله الأمين العام، فإنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أنّ إسرائيل ارتكبت أثناء عدوانها العسكري في غزة في تموز/يوليه وآب/أغسطس انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الإنساني الدولي تبلغ حدّ جرائم الحرب. وإننا نؤكد الحاجة إلى المساءلة بشأن تلك الجرائم الإسرائيلية جميعاً. فالمساءلة أساسية لضمان العدالة للضحايا، والعدالة بدورها أساسية إذا أريد تحقيق بلسم الجراح والمصالحة بين الشعبين في أيّ وقت.

وإننا ندين رفض إسرائيل للتعاون مع لجنة التحقيق وعرقلتها الدائمة للجهود الدولية لإرساء الحقائق وتحقيق المساءلة. وفي هذا الصدد، نعتقد أنّ الجهود لدعم القانون الدولي، بما يشمل التتام الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لتحديد التدابير لإنفاذ تلك الاتفاقية في فلسطين المحتلة، من شأنها أن تُسهّم على السواء في تفادي مثل هذه الاعتداءات مستقبلاً وفي تعزيز المساءلة بشأن ما جرى فعلياً.

كذلك فإن توافق الآراء الدولي على عدم قانونية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين راسخ. مع ذلك تواصل إسرائيل حملتها الاستعمارية في ازدياد لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي واستخفاف بالمطالب بالوقف الكامل لجميع أنشطة الاستيطان، بما في ذلك القدس الشرقية. بل حتى أن الحكومة الإسرائيلية سخرت من المجتمع الدولي بخروجها بادعاءات مفادها بأنه لا يوجد احتلال، وأنها لن تتوقف عن بناء على أرضنا.

لقد أعلنت الدولة القائمة بالاحتلال في العام الماضي عن مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية ومضت فيها قدما في انتهاك حسيم لاتفاقية جنيف الرابعة، وصادرت آلاف الفدادين من الأراضي الفلسطينية. ونشهد كل يوم بناء المستوطنات الإسرائيلية وهدمها الهامجي، بما في ذلك ما يرتكبه المستوطنون المتطرفون من أعمال، والأعمال الصارخة للاستعمار، فضلا عن الأعمال الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين. جميع هذه الأعمال غير القانونية تقوض وحدة الأرض وسلامة دولتنا، وتقوض بقاء الحل القائم على قيام دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتقربنا أكثر فأكثر إلى حقيقة الدولة الواحدة، مع كل ما يتضمنه ذلك.

وما تزال هذه الأعمال تتسبب أيضا في التشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، مما يشكل انتهاكا خطيرا آخر. تهدد الآن الدولة القائمة بالاحتلال آلاف اللاجئين الفلسطينيين البدو بالنقل القسري الجماعي من المنازل والمجتمعات المحلية، وتهدد طريقة حياتهم الرعوية، وكل ذلك بهدف تيسير ضمها بصورة غير شرعية. إن الاستقرار والأمن ووجود الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية تتعرض أيضا للخطر باستمرار. ولا يزال الفلسطينيون يواجهون عمليات هدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة، بالإضافة إلى احتدام أعمال العنف والمغالاة في

مع المجتمع الدولي لكسر الجمود وإنهاء هذا الاحتلال العسكري منذ نحو نصف قرن، فإن إسرائيل بدل ذلك توسّع وتبسط سيطرتها غير الشرعية على أراضيها، وتُخضع شعبنا بلا رحمة، وتدمّر الحل القائم على وجود دولتين، وتؤجج دورة جديدة من العنف القاتل وتجربنا بعيداً عن هدف السلام.

إنّ القدس - مدينة مقدّسة لدى الأديان السماوية الثلاثة والمدخل إلى السلام - تجسيد مؤلم في هذه المرحلة لتكريس الاحتلال ورفض إسرائيل الصارخ للسلام. ومحاولاتها غير القانونية لتغيير الطابع الديمغرافي للقدس المحتلة وهويتها ووضعها، واستفزازاتها وتحريضها، ولا سيما تجاه الحرم الشريف، تُلهب تلك الحالة المضطربة وتُفاقم الحساسيات الدينية وتثير نزاعاً دينياً خطيراً يجب تفاديه. والاقتحامات المتكررة من قِبَل المستوطنين والمتطرفين والقوات المحتلة في الحرم الشريف، فضلاً عن الحفريات والأنفاق الجارية، تهدد سلامة الأماكن المقدسة وأسسها وحرمتها. والقيود الصارمة على الوصول إلى المدينة، التي تشمل المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين على السواء، تُعيق بشدة حرية العبادة والتنقل، بينما تبقى المؤسسات الفلسطينية في المدينة مغلقة.

نكرر هنا بأن القدس ما برحت لقرون المركز الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وستظل كذلك. إن توافق الآراء الدولي على وضع القدس ثابت كما تجسد ذلك في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك عدم الاعتراف بالمزاعم الإسرائيلية في السيادة على القدس الشرقية والاتفاق على أن القدس الشرقية هي أرض محتلة وما انفكت جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. إن جميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع المدينة، بما في ذلك توسيع نطاق القانون الأساسي والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة، كلها تدابير وإجراءات لاغية وباطلة ويجب فسخها فوراً.

في شطف العيش، تحت الاحتلال وفي الشتات، حيث يسود عدم الاستقرار الإقليمي، ولا سيما النزاع في سوريا وانتقاله إلى لبنان والأردن، وكل ذلك ناجم عن الإجحاف الجسيم الذي لحق بهم في نكبة عام ١٩٤٨ وبعد ذلك. أن تشريدهم وتجريدهم من ممتلكاتهم، جيلا بعد جيل، والاستمرار في إنكار الحقوق غير القابلة للتصرف ظلم يجر الأمل لا على شعبنا ومنطقة الشرق الأوسط، بل على المجتمع الدولي بأسره، لذلك ما انفك هذا الصراع مصدر عار وتهديد للسلام والأمن العالميين.

لا بد للمجتمع الدولي، وفي المقام الأول مجلس الأمن، من أن يحافظ على موقفه الراسخ، وعليه أن يبعث برسالة واضحة إلى إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مفادها أنه لن يتسامح بعد الآن مع عرقلة التسوية السلمية. إن معايير حل المسألة معروفة منذ زمن طويل، ويؤيدها المجتمع الدولي، وتقوم على أساس القانون الدولي ومبادئ العدالة. يجب على مجلس الأمن أن ينفذ القرارات وأن يفي بمسؤولياته في المساهمة في إنهاء الحالة غير الشرعية بالاعتراف بأبغادها السياسية والدينية والسياسية الأمنية الخطيرة. ذلك يشمل العمل في الوقت المناسب على المبادرة التي عرضناها على مجلس الأمن بشأن تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل شامل وعادل للجميع القضايا الأساسية، حل يفي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك استقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويكفل إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

إن نزع فتيل الحالة وتمهيد السبيل أمام مستقبل سياسي ذي مصداقية يجب أن يحظيا بأولوية. ويجب إجبار إسرائيل على احترام القانون، والتزامها بسبيل السلام والتفاوض بحسن نية. فلن يكتب النجاح أبدا للمفاوضات من دون ذلك. وإذا ما ظلت إسرائيل متعنتة، يجب أن تخضع للمساءلة، ولا بد

التمييز والعنصرية التي يمارسها ضدهم المتطرفون الإسرائيليون والتي تشمل القتل والاعتداء، ومحاولات خطف الأطفال، وشن الهجمات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، الأمر الذي يزعزع استقرار مدينة بدرجة كبيرة.

وما زالت إسرائيل تشن غاراتها العسكرية اليومية، والهجمات العنيفة وقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، ونهب وتدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية. وفرض قيود صارمة على التنقل ما زال مستمرا في شكل عقاب جماعي للسكان كافة، وتواصل قوات الاحتلال حماية ودعم المستوطنين المتطرفين، الذين يرتكبون أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين مع التمتع بالإفلات من العقاب. وتنطوي تلك الغارات أيضا على إسرائيل قمع أي معارضة للاحتلال والاستمرار في اعتقال واحتجاز الفلسطينيين، مما رفع مجموع عدد السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل إلى أكثر من ٦٠٠٠ شخص، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاما، فالنساء والرجال والبرلمانيون يعانون من الاعتداءات المروعة التي تشمل ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وكذلك التعذيب، والظروف غير الصحية في الأسر وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

ندين جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدين بشدة هذه الانتهاكات وأن يطالب بوقفها فورا. وباعتراف الجميع أصبحت الحالة غير قابلة للاستدامة تماما. وإذا ما تركت الحالة بدون علاج، فإنها لن تظل متقلقلة فحسب ولكن سيفلت الزمام وستتعدى السيطرة عليها، مع ما ينطوي على ذلك من عواقب وخيمة. فالأمر يقتضي القيام على جناح السرعة بعمل دولي مسؤول لمعالجة الصراع الذي طال أمده وإنقاذ الأطراف من الانجراف إلى الهاوية.

إن الأزمة التي تواجه الشعب الفلسطيني قد بلغت أبعادا وجودية حيث أن أبناء شعبنا يعانون الأمرين ويواجهون تزايدا

المجتمع الدولي بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، تصبح الأمور ضبابية بحيث تحجب الغيوم وضوح كل منطوق وحُلوق. والنتيجة هي السريالية السياسية - وليست الواقعية السياسية.

تركيز العالم الدؤوب على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو ظلم لعشرات الملايين من ضحايا الطغيان والإرهاب في الشرق الأوسط. في هذه اللحظة التي أتحدث فيها، يقوم المتطرفون بإعدام البهائين والأيزيديين والأكراد والمسيحيين والمسلمين أو طردهم بمعدل ١٠٠٠ شخص في الشهر. وكم عدد القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في الأسبوع الماضي لمعالجة هذه الأزمة؟ وكم عدد الدورات الاستثنائية التي تمت الدعوة إليها؟ الإجابة هي صفر. ماذا يقول ذلك بشأن القلق الدولي على حياة البشر؟ ليس كثيرا، ولكن ذلك له دلالات كبيرة على نفاق المجتمع الدولي.

إنني أقف أمام الجمعية العامة لأقول الحقيقة. فمن بين الـ ٣٠٠ مليون عربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أقل من نصف من ١ في المائة هم حقا أحرار - وهم جميعا مواطنون في إسرائيل. العرب الإسرائيليون هم من بين أكثر العرب تعلموا في العالم. وهم يتصدرون الأطباء والجراحين الكبار لدينا ويتم انتخابهم في برلماننا ويعملون كقضاة في المحكمة العليا لدينا. وسيرحب الملايين من الرجال والنساء في منطقة الشرق الأوسط بهذه الفرص وهذه الحريات. ومع ذلك، ستقف الدولة تلو الأخرى على هذا المنبر لانتقاد إسرائيل - وهي الجزيرة الصغيرة للديمقراطية في منطقة تعاني من الطغيان والاضطهاد.

ولم يكن صراعنا أبدا بشأن إقامة الدولة الفلسطينية. لقد كان دائما بشأن وجود الدولة اليهودية. ففي مثل هذا الأسبوع قبل ٦٧ سنة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، صوتت الأمم المتحدة على قرار تقسيم الأراضي إلى دولة يهودية ودولة عربية. واليهود قالوا نعم؛ وقال العرب لا. إلا أنهم لم يكتفوا بذلك، بل قامت مصر والأردن وسوريا والعراق والمملكة

حينها من النظر فورا في أساليب سياسية بديلة لحمل إسرائيل على الامتثال وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ما دام الاحتلال العسكري سادرا. من الواضح أن الأساليب والجهود لم تنجح في احترام القانون وحقوق الإنسان أو في ضمان تحقيق السلام والعدالة للذين ما فتئنا نسعى إليهما منذ وقت طويل.

إن قيمة الأمل لمثابرة الإنسان لا يمكن تحديدها كميًا. وفي نفس الوقت، لا يمكن تصور عواقب فقدان الأمل. وناشد المجتمع الدولي بالألا يجعل الشعب الفلسطيني يفقد الأمل. فقد قال الرئيس الراحل ياسر عرفات أمام الجمعية العامة وفي نفس الشهر قبل ٤٠ عاما: "لا تدعوا غصن زيتون يسقط من يدي" (A/PV.2282، الفقرة ٨٢).

وقد ثبت شعبنا على مدى عقود، مؤمنا إيماننا عميقا بالقانون الدولي وبتعهدات المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل عادل لمحتته. ولذلك نجدد نداءاتنا إلى المجتمع الدولي. وكما أكد الرئيس عباس من هذا المنبر، نحن ملتزمون بالسلام، وبرنامج حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية. وندعو الجمعية العامة ومجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بما على كل منها من مسؤوليات والتزامات، وإلى مساعدتنا على وقف إراقة الدماء والمعاناة.

فقد حان الوقت أخيرا، وبعد مرور ما يقرب من سبعة عقود، لوضع حد لهذا النزاع المأساوي بحيث يعرف الشعب الفلسطيني، مثل جميع الشعوب الأخرى، العدالة والسلام والأمن والكرامة الإنسانية وأخيرا الحرية.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أقف أمام العالم بوصفي ممثلا فخورا لدولة إسرائيل والشعب اليهودي. وأقف شامحا أمام هذه الجمعية، ومدركا أن الحقيقة والأخلاق يقفان إلى جانبي. ومع ذلك، أقف هنا وأنا أعلم بأنه سيتم اليوم في الجمعية العامة قلب الحقيقة رأسا على عقب، وستتم تحية الأخلاق جانبا. وحقيقة الأمر أنه عندما يتكلم أعضاء

وكثيرا ما أسمع القادة الأوروبيين ينادون بأن لإسرائيل الحق في العيش ضمن حدود آمنة. وهذا لطيف جداً، ولكن لا بد لي من القول أن هذا منطقيٌّ بقدر أن أقف هنا وأنادي بحق السويد في الوجود ضمن حدود آمنة. عندما يتعلق الأمر بمسائل الأمن، فقد تعلمت إسرائيل من خلال التجربة الصعبة بأنه لا يمكننا الاعتماد على الآخرين - وبالتأكيد ليس على أوروبا.

ففي عام ١٩٧٣ وفي يوم عيد الغفران - وهو أقدس يوم في التقويم اليهودي - شنت الدول العربية المحيطة هجوماً ضد إسرائيل. وفي الساعات التي سبقت بدء الحرب، اتخذت غولدا مائير، رئيسة وزراءنا آنذاك، القرار الصعب بعدم شن ضربة وقائية. فقد أدركت الحكومة الإسرائيلية أنه إذا ما قمنا بالضربة الوقائية، فسوف نفقد دعم المجتمع الدولي. ومع تقدم الجيوش العربية على جميع الجبهات، ازدادت الحالة في إسرائيل سوءاً. وتزايد عدد الإصابات بين صفوفنا، وبدأت تتناقص مخزوننا من الأسلحة والذخائر بشكل خطير. وفي هذه الساعة العصيبة، وافق الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير الخارجية هنري كيسنجر، على إرسال طائرة نقل من طراز "غالاكسي" محملة بالذخائر لإعادة إمداد قواتنا. وكانت المشكلة الوحيدة هي أن طائرات "غالاكسي" كانت بحاجة للتزود بالوقود في طريقها إلى إسرائيل.

وكانت الدول العربية العربية تُطبق علينا وتهدد وجودنا ذاته - ومع ذلك لم تكن أوروبا مستعدة حتى للسماح للطائرات بإعادة التزود بالوقود. وتدخلت الولايات المتحدة مرة أخرى وتفاوضت على السماح للطائرات بإعادة التزود بالوقود في جزر الأزور. إن حكومة وشعب إسرائيل لن ينسوا أبداً أنه عندما كان وجودنا على المحك، فإن بلداً واحداً فقط هبَّ لمعاونتنا - الولايات المتحدة الأمريكية. لقد سئمت إسرائيل الوعود الجوفاء من القادة الأوروبيين. وللشعب اليهودي ذاكرة طويلة. ولن ينسى على الإطلاق أن أوروبا

العربية السعودية ولبنان بشن حرب إبادة ضد دولتنا الوليدة. وتلك هي الحقيقة التاريخية التي يحاول العرب تشويهها. وما زالت الأخطاء التاريخية للعرب ملموسة - في الأرواح التي أزهقت في الحرب، والأرواح التي فقدت بسبب الإرهاب، وفي الحياة التي شوهتها المصالح السياسية الضيقة للعرب.

ووفقاً للأمم المتحدة، شرد حوالي ٧٠٠.٠٠٠ فلسطيني في تلك الحرب، التي بدأها العرب أنفسهم. وفي الوقت نفسه، أُجبر نحو ٨٥٠.٠٠٠ من اليهود على الفرار من البلدان العربية. فلماذا، بعد مرور ٦٧ عاماً، تنسى هذه المؤسسة بشكل كامل تشريد اليهود، بينما يصبح تشريد الفلسطينيين هو موضوع مناقشة سنوية؟ الفرق هو أن إسرائيل بذلت قصارى جهدها لإدماج اللاجئين اليهود في المجتمع. والعرب فعلوا عكس ذلك تماماً. إن أسوأ قمع للشعب الفلسطيني يحدث في الدول العربية. ويرفض معظم بلدان العالم العربي منح الجنسية للفلسطينيين، ويجري التمييز ضدهم بقوة. وهم ممنوعون من تملك الأرض ومحظور عليهم الدخول إلى بعض المهن. ومع ذلك لم يتم ذكر أي من هذه الجرائم - ولا واحدة - في مشاريع القرارات المعروضة الآن أمام أعضاء الجمعية.

وإذا كانت الجمعية تشعر حقاً بالقلق إزاء مخنة الشعب الفلسطيني، فسوف يكون هناك مشروع قرار واحد، واحد فقط، لمعالجة مسألة الآلاف من الفلسطينيين الذين قتلوا في سوريا. وإذا كانت تشعر حقاً بالقلق إزاء الفلسطينيين، فسيكون هناك مشروع قرار واحد على الأقل لإدانة معاملة الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين اللبنانية. ولكنها غير موجودة. والسبب في ذلك هو أن مناقشة اليوم ليست للكلام من أجل السلام أو لصالح الشعب الفلسطيني - إنما للتكلم ضد إسرائيل. أنها ليست سوى حملة كراهية ومهرجان عنف تحاملي ضد إسرائيل.

وتدعي الدول الأوروبية بأنها تدافع عن - الحرية والمساواة والتأخي - ولكن ليس هناك ما يجافي الحقيقة أكثر من ذلك.

ففي عام ٢٠٠٥، قمنا بشكل انفرادي بتفكيك كل مستوطنة ونقلنا كل مواطن من قطاع غزة. فهل جعلنا ذلك أقرب إلى السلام؟ كلاً على الإطلاق. لقد مهّد ذلك الطريق أمام إيران لكي ترسل وكلاءها من الإرهابيين لإقامة معقل للإرهاب على عتبتنا. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أننا لن نرتكب الخطأ نفسه ثانية. فحين يتعلق الأمر بأمنا، لا يمكننا أن نعتمد على الآخرين، ولن نفعل ذلك؛ يتعين على إسرائيل أن تستطيع الدفاع عن نفسها بنفسها.

إنّ دولة إسرائيل أرض أسلافنا. إنها أرض الأجداد إبراهيم وإسحق ويعقوب. هي الأرض التي قاد إليها موسى الشعب اليهودي، وحيث بنى داود قصره، وبنى سليمان المعبد اليهودي، وحيث رأى أشعيا رؤيا سلام أبدي. لقد عاش اليهود باستمرار في أرض إسرائيل على مر آلاف السنين. وتحملنا مراحل صعود وسقوط الإمبراطوريات الآشورية، البابلية، اليونانية والرومانية. لقد تحملنا آلاف السنين من عمليات الاضطهاد والطرده والحروب الصليبية. والعلاقة بين الشعب اليهودي والأرض اليهودية علاقة لا انفصام لها. ولا شيء يمكن أن يغيّر حقيقة بسيطة واحدة - إسرائيل هي وطننا والقدس عاصمتنا الأبدية.

ونحن ندرك في الوقت نفسه أنّ للقدس معنىً خاصاً لدى الديانات الأخرى. وفي ظلّ السيادة الإسرائيلية، يمكن لجميع الناس - وأكرر أنّ جميع الناس، بصرف النظر عن الدين والجنسية، أن يزوروا الأماكن المقدسة في المدينة. إننا نعترم إبقاء الحال على هذا المنوال. والوحيدون الذين يحاولون تغيير الوضع الراهن في جبل الهيكل هم القادة الفلسطينيون. فالرئيس عباس يخبر شعبه أنّ اليهود يلوّثون جبل الهيكل. وقد دعا إلى أيام غضب وحثّ الفلسطينيين على منع اليهود من زيارة جبل الهيكل باستخدام "جميع الوسائل الضرورية". وهذه الكلمات غير مسؤولة بقدر ما هي غير مقبولة. فليس على المرء أن يكون كاثوليكياً لكي يزور الفاتيكان، وليس

خذلتنا في الأربعينات من القرن الماضي. وخذلتنا عام ١٩٧٣. وأوروبا تخذلتنا مرة أخرى اليوم.

وكل برلمان أوروبي يصوّت للاعتراف بدولة فلسطينية قبل الأوان ومن جانب واحد، فهو يعطي الفلسطينيين ما يريدونه بالضبط - إقامة دولة دون تحقيق السلام.

وتمنحهم دولة بدون سلام، فإنهم يكافئون الإجراءات الانفرادية ويزيلون أيّ محفّز للفلسطينيين على التفاوض أو الحلول الوسط أو نبذ العنف. وهم بذلك يوجّهون رسالة مفادها أنه يمكن للسلطة الفلسطينية أن تجلس مع الإرهابيين بصفتها حكومة وتحرّض على العنف ضد إسرائيل بدون أن تدفع أيّ ثمن.

إنّ الدول الأوروبية تجعل موقف الفلسطينيين أكثر صلابة وتعطيهم ما يريدونه تماماً - دولة بدون سلام. وأول عضو في الاتحاد الأوروبي اعترف رسمياً بدولة فلسطينية كان السويد. وعلى المرء أن يتساءل لماذا كانت الحكومة السويدية حريصة جداً على اتخاذ تلك الخطوة. وحين يتعلق الأمر بتراعات أخرى في منطقتنا، تدعو الحكومة السويدية إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف، أمّا للفلسطينيين - عجباً، عجباً - فإنها تفرش البساط الحمراء. وقد تظنّ وزيرة خارجية السويد سودر أنّها هناك للاحتفال بما يُسمّى اعتراف حكومتها التاريخي، بينما هو في الواقع ليس أكثر من خطأ تاريخي. وقد تستضيف الحكومة السويدية احتفال جائزة نوبل، ولكن ليس هناك شيء نبيل بشأن حملتها السياسية المغرضة لاسترضاء العرب بغية الحصول على مقعد في مجلس الأمن. ينبغي أن يكون لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن عقل وحساسية وشعور إنساني. حسناً، لم تبد الحكومة السويدية أي عقل أو حساسية أو شعور إنساني؛ إنما مجرد هراء.

لقد تعلّمت إسرائيل من خلال التجربة الصعبة أنّ الإصغاء إلى المجتمع الدولي يمكن أن يجلب عواقب وخيمة.

مدننا، وأطلقت الصواريخ على بلداتنا، وبعثت الإرهابيين لخطف مواطنينا وقتلهم. وماذا عن السلطة الفلسطينية؟ إنها تقود حملة منهجية من التحريض. ففي المدارس، يجري تعليم الأطفال أنّ فلسطين ستمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. وفي المساجد، ينشر القادة الدينيون تشهيراً لثيماً يتهم اليهود بتدمير المقدسات الإسلامية. وفي الملاعب الرياضية، نرى أفرقة مسمّاة بأسماء إرهابيين. وفي الصحف، تُحَثُّ الرسوم الكاريكاتورية الفلسطينيين على ارتكاب اعتداءات إرهابية ضد الإسرائيليين. يتعرّع الأطفال في معظم أرجاء العالم وهم يشاهدون ميكي ماوس يغني ويرقص. بينما يتعرّع الأطفال الفلسطينيون أيضاً وهم يشاهدون ميكي ماوس، لكنّه عبّر التلفزيون الوطني الفلسطيني شخصية ملتوية ترتدي زيّ ميكي ماوس، وترقص مُزوّرة بحزام ناسف وتُنشد "الموت لأمريكا والموت لليهود".

وإنني أتحدى الممثلين أن يقفوا في القاعة اليوم ويفعلوا شيئاً بنّاءً على سبيل التغيير - نبذ العنف علناً، نبذ التحريض وثقافة الكراهية. ومعظم الناس يعتقدون أنّ النزاع في جوهره معركة بين اليهود والعرب، بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهم مخطئون. فالمعركة التي نشهدها هي بين أولئك الذين يقدّسون الحياة والذين يحتفلون بالموت. ففي أعقاب الاعتداء الوحشي في معبد في القدس، انطلقت الاحتفالات في البلدات والقرى الفلسطينية. وكان الناس يرقصون في الشارع ويوزعون الحلوى. وقف الفتیان يحملون الفؤوس، وأطلقت مكبّرات الصوت في المساجد التهاني، واعتبّر الإرهابيون بمثابة شهداء وأبطال. ولم تكن تلك المرة الأولى التي نرى فيها الفلسطينيين يحتفلون بمقتل مدنيين أبرياء. فقد رأيناهم يبتهجون بعد كل اعتداء إرهابي على مدنيين إسرائيليين، حتى أنّهم خرجوا إلى الشوارع للاحتفال باعتداء ١١ أيلول/سبتمبر على مركز التجارة العالمي هنا في مدينة نيويورك. فتخيّلوا نوع الدولة التي يمكن أن ينتجها مجتمع كهذا. وهل الشرق الأوسط بحاجة

عليه أن يكون يهودياً لكي يزور الحائط الغربي، لكنّ بعض الفلسطينيين يودون أن يروا اليوم الذي لا يستطيع أن يزور فيه جبل الهيكل سوى المسلمين. والمجتمع الدولي يمدّ يداً للمتطرفين والمتعصبين. فينبغي لواعظي التسامح والحرية الدينية أن يخرجوا. فإسرائيل لن تدع هذا النوع من الإقصاء يحدث أبداً. وسنضمن أن تبقى الأماكن المقدسة مفتوحة لجميع الناس من جميع الأديان كل الوقت.

لا أحد يريد السلام أكثر من إسرائيل. ولا أحد بحاجة إلى توضيح أهمية السلام للآباء الذين أرسلوا أبناءهم للدفاع عن وطننا. ولا أحد يعرف رهانات النجاح أو الفشل أفضل مما نعرفها نحن الإسرائيليون. فقد ذرف شعب إسرائيل الكثير الكثير من الدموع، ودفن العديد العديد من أبنائه وبناته. نحن مستعدون للسلام، لكننا لسنا سدّجاً. فأمن إسرائيل بالغ الأهمية. ولا يمكن أن نحقق سلاماً شاملاً سوى إسرائيل قوية وآمنة.

ينبغي للشهر الماضي أن يوضح لأي شخص أنّ إسرائيل احتياجات أمنية فورية ومُلحّة. ففي الأسابيع الأخيرة، أطلق الإرهابيون الفلسطينيون النار على مواطنينا وطعنوهم وقادوا سياراتهم مرّتين نحو حشود من المارة. وقبل مجرّد بضعة أيام، نفّذ إرهابيون مسلحون بفؤوس وبنادق اعتداء وحشياً على مصليين يهود أثناء صلوات الصباح. لقد وصلنا إلى النقطة التي لا يستطيع فيها الإسرائيليون أن يجدوا ملاذاً من الإرهاب حتى في حرم معبد. وهذه الاعتداءات لم تأت من فراغ. إنها نتائج سنوات من التلقين العقائدي والتحريض. وهناك مثل يهودي يعلمنا أنّ الموت والحياة في يد اللسان.

وبصفتي يهودياً وإسرائيلياً، فإنني أعلم علم اليقين المطلق أنّ أعداءنا حين يقولون أنّهم يريدون مهاجمتنا، فإنهم يقصدون ذلك حقاً. وميثاق الإبادة الجماعية لحركة حماس يدعو إلى تدمير إسرائيل وقتل اليهود في أرجاء العالم. وعلى مدى سنوات، أرسلت حماس وجماعات إرهابية أخرى مفجّرين انتحاريين إلى

إبرام أي اتفاق سلام. ويمكنهم العمل على إنهاء التحريض الفلسطيني، أو أن يبقوا مكتوفي الأيدي أمام تجذر التطرف والكرهية لأجيال قادمة. ويمكنهم الاعتراف قبل الأوان بدولة فلسطينية، أو تشجيع السلطة الفلسطينية على نقض اتفاقها مع حماس والعودة إلى المفاوضات المباشرة. ويبقى الخيار لهم، حيث يمكنهم الاستمرار في توجيه الفلسطينيين بعيداً عن المسار الصحيح، أو تمهيد الطريق لإحلال سلام حقيقي ودائم.

السيد إلياس (المملكة العربية السعودية): يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي البداية، أود أن أعرب عن امتناني لقيادتك الحكيمة لأعمال الجمعية العامة، كما أود الإعراب عن تقديري لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على إحاطته الإعلامية، ومقرر اللجنة على تقديمه تقرير اللجنة (A/69/35).

يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويؤكد المجتمع الدولي في هذا اليوم الحاسم التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني وتصميمه على وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الظالم ضد الشعب الفلسطيني وغيرهم من العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال.

قبل عامين تقريباً، اعترفت هذه الهيئة بدولة فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة من خلال اعتمادها لقرارها ١٩/٦٧، وكان هذا القرار والتأييد الساحق الذي تلقاه خطوة هامة نحو تصحيح هذا الخطأ التاريخي، وخطوة هامة أظهرت لإسرائيل أن الوضع الراهن الذي تعمل جاهدة على تثبيته هو أمر غير مقبول من المجتمع الدولي. وفي العام الماضي، احتشد المجتمع الدولي ككل وراء عملية التفاوض لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي وتحقيق سلام دائم مبني على أساس حل الدولتين.

وكان من الممكن لهذا الدعم والجهود أن ينهي هذا العدوان الواقع ضد الشعب الفلسطيني منذ عقود كثيرة لولا تعنت

حقاً إلى "حُكم إرهابي" آخر؟ إنَّ بعض أعضاء المجتمع الدولي يساعدون ويحرضون على إيجاده.

لدى مجيئنا إلى الأمم المتحدة صباح اليوم، مررنا بأعلام جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣. وإذا أخذنا الوقت للحساب، سنكتشف أن هناك ١٥ علماً يحمل الهلال، و ٢٥ علماً يحمل الصليب، وأنَّ هناك علماً واحداً، علماً واحداً فقط، يحمل نجمة داود اليهودية. فمن بين جميع دول العالم، توجد دولة واحدة، مجرد دولة صغيرة واحدة، دولة قومية للشعب اليهودي. وفي رأي البعض أن تلك الدولة الواحدة أكثر مما ينبغي. وإذا أقف أمام الجمعية اليوم، فإنني أتذكر جميع السنوات التي دفع فيها الشعب اليهودي بالدم ثمن جهل العالم وعدم مبالاته. تلك الأيام لن تعود. نحن لن نعتذر أبداً عن كوننا شعباً حراً ومستقلاً في دولتنا ذات السيادة. لن نعتذر أبداً عن الدفاع عن أنفسنا.

وللدول التي تواصل السماح بأن يسود التحيز على الحقيقة، أقول، "إنني أتهم".

وإنني أتهمهم بالنفاق وبازدواجية الخطاب وبإضفاء الشرعية على أولئك الذين يسعون لتدمير دولتنا. وأتهمهم بأنهم يتحدثون عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس من الناحية النظرية، وإنكاره في الوقت نفسه في الممارسة العملية. وأتهمهم بطلب تنازلات من إسرائيل، مع عدم طلب شيء من الفلسطينيين. وفي مواجهة هذه الجرائم، فإن الحكم واضح. فهم لا يعملون من أجل إحلال السلام أو من أجل الشعب الفلسطيني. بل إنهم يعملون ببساطة ضد إسرائيل.

إن لدى أعضاء المجتمع الدولي الخيار. فبوسعهم الاعتراف بإسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي، أو السماح للقيادة الفلسطينية بإنكار تاريخنا بدون عواقب. ويمكنهم أن يعلنوا على الملأ أن المطالبة بالعودة لا تمثل بداية موفقة، أو يمكنهم السماح لهذه المطالبة بأن تظل تشكل عقبة رئيسية أمام

في مجلس الأمن بهدف وضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية والانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإحراز تقدم ملموس في اتجاه تنفيذ حل الدولتين ومنح الاستقلال للشعب الفلسطيني. تولى الرئاسة السيد مسعود خان (باكستان).

إن المجتمع الدولي ككل يقر بأهمية مبدأ تقرير المصير، والآن هو الوقت مناسب لكي يدخل ذلك المبدأ حيز التنفيذ. ومن الغريب أن يقوم ممثل إسرائيل بالتحدث اليوم عن أمور ليست ذات علاقة بالبند المعروض أمامنا اليوم ولكن هذا أمر غير مستغرب نظرا لأن إسرائيل تقوم كل يوم بقلب الحقائق وتزييف الوقائع، سعيًا منها لإقناع المجتمع الدولي بما هو غير قائم. ومن الغريب أن يهاجم ممثل إسرائيل دولة السويد لمواقفها الشجاعة بدلا من أن يبحث حكومته على احترام المواثيق الدولية والقانون الدولي. ومن الغريب أن يفخر ممثل إسرائيل بما ادعاه حرية واستقلال وديمقراطية دولته بناء على حقوق شعب آخر كان في أرض فلسطين قبل عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة ويشدد على ضرورة ألا تذهب تلك الجهود سدى. ونحن مقتنعون بأن السياق الإقليمي والحالة في

إسرائيل. فقد انتهت المفاوضات حتى قبل أن تبدأ نتيجة لرفض إسرائيل المطلق ليس لتقديم تنازلات، بل مجرد القيام بما هي مجبرة عليه وفقا للقانون الدولي، مثل وقف النشاط الاستيطاني وتفكيك المستوطنات وهدم جدار الفصل العنصري وإنهاء الحصار المفروض على غزة ووضع حد لاستخدام القوة المفرطة والمميته ضد السكان المدنيين العزل وإنهاء سياسات الإخلاء القسري والتهجير القسري للمدنيين وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات والإفراج عن المعتقلين الموقوفين دون أي تهمة وملاحقة المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الإرهابيين.

تحمل منظمة التعاون الإسلامي إسرائيل المسؤولية عن كل هذه الانتهاكات للقانون الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى محاسبة إسرائيل وإرغامها على الكف عن هذه الممارسات والسياسات غير القانونية والظالمة. كما نحملها أيضا مسؤولية التصعيد الذي يحدث في مدينة القدس بسبب الإجراءات غير المسبوقة ضد المسجد الأقصى المبارك التي تضمنت جريمة إغلاق المسجد وحرمان المصلين من الوصول إلى الصلاة فيه، جنبا إلى جنب مع اقتحام المسجد الأقصى من قبل جنود الاحتلال والمستوطنين.

إن هنالك تطورا آخر مثيرا للقلق، وهو مشروع قانون صدر مؤخرا عن مجلس الوزراء الإسرائيلي يعلن إسرائيل دولة يهودية، وإننا نعتبر هذا القانون تمييزيا ضد السكان العرب وغير اليهود، وسوف يزيد من تقسيم الجنسية الإسرائيلية إلى مستويين، مواطنين من الدرجة الأولى للسكان اليهود ومواطنين من الدرجة الثانية للسكان غير اليهود. ولا يمكن أن يقف العالم متفرجا بينما تكرر إسرائيل المزيد من قوانينها العنصرية والتمييزية داخل نظامها القانوني المنطبق على الأراضي التي تسيطر عليها.

لقد حان الوقت لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ونناشد المجتمع الدولي دعم الجهود المبذولة

بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، إلا حين يتفق الطرفان على ذلك. وينبغي أن تكون هناك ترتيبات أمنية من شأنها أن تمكن الفلسطينيين من احترام سيادتهم وتدل على انتهاء الاحتلال بالفعل، في حين يتمكن الإسرائيليون بموجبها من حماية أمنهم ومنع العودة إلى أعمال الإرهاب، فضلا عن التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات الجديدة والكبيرة في المنطقة. وينبغي إيجاد حل واقعي متفق عليه لمسألة اللاجئين، يتسم بالإنصاف والعدل. وينبغي الوفاء بتطلعات الطرفين فيما يتعلق بمدينة القدس. ولا بد من إيجاد طريقة - عبر المفاوضات - للتوصل إلى حل بشأن وضع القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين.

ويجب أن نواصل إعطاء الأولوية لإمكانية تحقيق حل الدولتين. وتجعل التطورات الحاصلة في الميدان إمكانية تحقيق حل الدولتين أبعد ما يكون عن المنال بصورة متزايدة. وإذ يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه بتنفيذ الاستنتاجات التي توصل إليها المجلس الأوروبي في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فضلا عن تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنه يدعو إسرائيل إلى وقف استمرارها في التوسع الاستيطاني، ما دام يهدد بشدة التوصل إلى حل الدولتين. ويدعوها أيضا إلى وضع حد لعنف المستوطنين، وللظروف المعيشية المتدهورة للفلسطينيين في المنطقة جيم، علاوة على وقف عمليات الهدم، بما في ذلك المشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي - ووقف إجراءات إخلاء السكان وأعمال النقل القسري. ومن الضروري إحداث تغيير جذري في هذه السياسات السلبية الضروري منعا للخسارة الماحقة التي تسببها لحل الدولتين.

ويساور الاتحاد الأوروبي أيضا قلق بالغ إزاء تزايد التوتر والعنف في الميدان. وندين جميع الهجمات الإرهابية الأخيرة ونعرب عن تعازينا على الخسائر في الأرواح.

غزة يجعلان الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ونحث الطرفين على استئناف مفاوضات حقيقية من أجل إبرام اتفاق سلام شامل على أساس حل الدولتين. ويتمثل السبيل الوحيد لحل الصراع في إبرام اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وينهي كل المطالبات ويولي تطلعات كلا الطرفين. والواقع المتمثل في وجود دولة واحدة لا يتوافق مع تلك التطلعات.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه يجب التوصل إلى حل دائم للزراع استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل، ومبادرة السلام العربية، والتي تعيش بموجبها دولة إسرائيل جنبا إلى جنب مع دولة فلسطين المستقلة الديمقراطية وذات السيادة والأراضي المتصلة، والتي تتوفر لها مقومات البقاء، في سلام وأمن واعتراف متبادل. ونرى أن وضع معايير واضحة تحدد الأساس للمفاوضات يمثل أحد العناصر الرئيسية للتوصل إلى نتيجة ناجحة. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في العمل بالفعل، وسوف يواصل تعزيز موقفه بطريقة نشطة فيما يتعلق بالمعايير التي خلصت إليها استنتاجات المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وعلى النحو الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر S/PV.6520) واستنادا إلى ذلك الأساس، يعرب الاتحاد الأوروبي عن استعدادة للعمل مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين على مبادرة لاستئناف مفاوضات السلام استنادا إلى المعايير التالية.

وينبغي أن يكون هناك اتفاق على ترسيم حدود الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أن يتم تبادل الأراضي وفقا لما يتفق عليه الطرفان. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بالتغييرات الطارئة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧،

غير شرعية بموجب القانون الدولي، فإنه والدول الأعضاء فيه ما يزال ملتزمين بكفالة استمرار التنفيذ الكامل والفعال لتشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة والترتيبات الثنائية المنطبقة على المنتجات ذات الصلة بالأنشطة الاستيطانية. وما زلنا نرصد عن كثب الحالة والآثار المترتبة عنها على نطاق أوسع. وما زلنا على استعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى حماية إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على شعوره بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة، والتي ما يزال ينبغي التصدي لها بصورة كافية، عن طريق استعادة مكونات البنية التحتية والخدمات الأساسية على وجه السرعة. ونرحب بتعهدات المجتمع الدولي فيما يتعلق بإعمار غزة. ونظرا للاحتياجات الملحة للسكان في غزة، فإنه ينبغي الوفاء بجميع تلك التعهدات على وجه السرعة. ويحث الاتحاد الأوروبي الطرفين على التنفيذ الكامل للآلية المؤقتة لرصد مواد البناء التي تفاوضت بشأنها الأمم المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية فضلا عن التحقق منها، نظرا لأن ذلك يمثل خطوة هامة نحو فتح جميع المعابر الحدودية على وجه الاستعجال. وفي حين يحيط الاتحاد الأوروبي علما، مع الارتياح، بنقل المنتجات الزراعية والسلمكية من غزة إلى الضفة الغربية مؤخرا، فإنه يشدد على أهمية إجراء تغيير في السياسة الإسرائيلية كي تتمكن غزة من التجارة بشكل طبيعي وعلى أساس دائم.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إحداث تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الحصار. وينبغي أن يحرز الطرفان تقدما سريعا نحو الوقف الدائم لإطلاق النار، استنادا إلى الاتفاق المبرم في القاهرة في ٢٦ آب/أغسطس، من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي الحصار المفروض على غزة ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وليست العودة إلى الأوضاع السائدة قبل النزاع الأخير خيارا.

ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تفاقم الحالة، سواء كانت عن طريق التحريض والاستفزاز والاستخدام المفرط للقوة أو الانتقام. ويدعو الاتحاد الأوروبي الزعماء السياسيين من كلا الجانبين على العمل معا من خلال إجراءات ملموسة لتهدئة الحالة. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التطورات المثيرة للقلق والمواجهات العنيفة المتكررة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. وندعو إلى الاحترام التام للأماكن المقدسة. وستكون لأي تغيير على الوضع القائم آثار عميقة مزعزعة للاستقرار. ويثني الاتحاد الأوروبي تماما على دور الأردن بوصفها الوصي على المقدسات الإسلامية المقدسة في القدس ويرحب بالاجتماع الثلاثي الأطراف المعقود في عمان في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بين الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ووزير الخارجية جون كيري، ورئيس الوزراء نتنياهو، والذي اتخذت فيه خطوات ملموسة نحو تهدئة الحالة المتفكك عليه. ونتطلع إلى التنفيذ السريع والفعال لهذه التدابير.

ويجب تفادي الإجراءات التي تشكك في الالتزامات المعلنة بإيجاد حل عن طريق التفاوض. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه العميق، فضلا عن معارضته بشدة للاستيلاء على الأرض بالقرب من بيت لحم، ولإعلانات الصادرة مؤخرا عن خطط رامية إلى بناء مستوطنات جديدة، وخاصة في غيغات حماتوس ورامات شلومو وهار حوما وراموت، علاوة على خطط أخرى ترمي إلى تشريد البدو في الضفة الغربية، واستمرار عمليات الهدم، بما في ذلك المشاريع الممولة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونحث إسرائيل على وقف تلك القرارات التي تتعارض مع القانون الدولي وتهدد حل الدولتين. ويشكل النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية مؤخرا تهديدا خطيرا لإمكانية أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل. وإذ يذكر الاتحاد الأوروبي بأن المستوطنات ما تزال

وسيدل الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعه لدعم إيجاد حل دائم وعادل للتراخ. وأود أن ألح على تلك النقطة، في ضوء بعض الملاحظات التي قدّمت في وقت سابق في هذه المناقشة. وفي ذلك الصدد، يكرر الاتحاد الأوروبي عرضه على كلا الطرفين مجموعة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي، علاوة على إنشاء شراكة متميزة خاصة مع الاتحاد الأوروبي في حال التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن هذا الدعم والشراكة سيوفران إطاراً استراتيجياً لتنمية مستقرة وآمنة ومزدهرة، وذلك من خلال ارتكاز كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين التي ستقام مستقبلاً على علاقة تزداد وثوقاً مع أوروبا.

السيدة المغيري (عمان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني ويسرني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن سلطنة عُمان بشأن قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للسيد فودي سيك، الممثل الدائم لجمهورية السنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقرير اللجنة، الوارد في الوثيقة A/69/35. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/69/371 بشأن الحالة في الشرق الأوسط، كما نشيد بالبيان الذي أدلى به مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

نجتمع اليوم لمناقشة مسألة طال أمدها بشكل مأساوي، وهي مسألة رغم أنها لا تزال معقدة، فإنها قد أصبحت أيضاً محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد نتيجة أعمال العنف الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين الأبرياء في غزة. وندعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجهات الفاعلة المعنية الأخرى إلى الاضطلاع بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية عن دعم الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمسألة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى إرغام السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ القرارات

والاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الدولية الرامية إلى دعم الوقف الدائم لإطلاق النار، بما في ذلك من خلال التنشيط السريع لبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود إلى رفح، وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية، فضلاً عن إمكانية توسيع نطاق ولايتهما. ونحث جميع الأطراف المعنية إلى تهيئة الظروف المواتية اللازمة لتمكينه من أداء هذا الدور.

ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، والرئيس عباس، ويهيب بشدة بالسلطة الفلسطينية أن تشرع في الاضطلاع بمهامها الحكومية في قطاع غزة على نحو تدريجي، بما في ذلك في مجالات الأمن والإدارة المدنية ورصد المعابر الحدودية في غزة. ونرحب بعقد أول اجتماع لمجلس الوزراء في غزة باعتباره خطوة إيجابية، ونحث جميع الفصائل الفلسطينية على إنهاء الانقسامات الداخلية. ونشعر بالقلق إزاء الهجمات الأخيرة بالقنابل ضد شخصيات قيادية في حركة فتح في غزة.

وتؤكد الحالة غير المستدامة في غزة، وتصاعد أعمال العنف في القدس مؤخرًا، علاوة على تدهور السياق الأمني الإقليمي، على ضرورة التوصل إلى سلام شامل ينهي جميع المطالب ويفي بالتطلعات المشروعة لكلا الطرفين، بما في ذلك التطلعات الأمنية بالنسبة للإسرائيليين وتطلعات الفلسطينيين إلى دولتهم. ونرحب بالجهود المتجددة لوزير الخارجية كيري، الرامية إلى مساعدة الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات، وندعو الأطراف وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وفي ذلك الصدد، يعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على مصلحته الاستراتيجية في وضع حد للتراخ، وهو على استعداد للاضطلاع بدور رئيسي والإسهام بصورة نشطة في إيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي عن طريق التفاوض.

”يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيّاً كانت دواعيه“.

وعُمان يساورها القلق أيضاً إزاء الحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للحصار الإسرائيلي والأعمال اللاإنسانية وغير القانونية المكثفة الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للسكان، فضلاً عن ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال في القدس الشريف والهجمات على المسجد الأقصى المبارك.

ونود أن نؤكد بقوة على أن الأمن والاستقرار لا يتحققان عن طريق استخدام القوة العسكرية. وكما أوضح الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في بلدنا، معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، في بيان عُمان الذي أدلى به في المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين،

”إن السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار لا يأتي من خلال استخدام القوة المفرطة وتعهد إيقاع أكبر عدد من القتلى والجرحى، وأوسع نطاق من التدمير. بل إننا نعتقد أن الطريق هو تحقيق الأمن والاستقرار الذي يقوم عليه الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي من خلال شراكة في السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بلا شك. ونرى أن هناك فرصة لتحقيق ذلك بعد التوصل إلى تحقيق وقف إطلاق النار بين الجانبين. ونؤكد على أهمية الالتزام بهذا الاتفاق قولاً وفعلاً وعدم خرقه تحت أي ذرائع. وفي هذا الصدد، ندعو الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء إلى استئناف المفاوضات وصولاً إلى تسوية عادلة وشاملة توفر الأمن والسلام لإسرائيل، وتلبي تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه.“ (A/69/PV.20، صفحة ٦)

ذات الصلة، والوفاء بالتزاماتها جميعها والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والمناطق الأخرى التي لا تزال تحت الاحتلال في جنوب لبنان.

وقد أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٤ باعتباره ”السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني“. وأعلن المجتمع الدولي بذلك العمل عزمه على السعي للتوصل إلى سلام عادل يؤدي إلى حرية الشعب الفلسطيني واستقلاله الوطني. ولكن السلطة القائمة بالاحتلال اعتمدت سبيلاً آخر. فقد اختارت طريق الاستخدام العشوائي للأسلحة والقوة المفرطة، مما أدى إلى وفاة فلسطينيين في غزة، معظمهم من المسنين والأطفال والنساء، فضلاً عن تدمير آلاف المنازل والبنية التحتية المدنية والممتلكات التجارية ومرافق الأمم المتحدة.

وترحب عُمان بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى الشرق الأوسط بوصفها مؤشراً على التسليم بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ولا سيما في ضوء الأحداث المأساوية الأخيرة. ونشيد بقرار الحكومة السويدية الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين ونشيد بتصويت الأغلبية في البرلمان البريطاني مؤيدين للاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ينبغي أن تعترف بدولة فلسطين. ونحن سعداء بقرار البرلمان الإسباني الذي يحث حكومة بلده على تشجيع الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة؛ كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجمهورية مصر العربية والترويج على تنظيم مؤتمر للمانحين في القاهرة في الشهر الماضي، وندعو الدول المشاركة إلى تنفيذ نتائج المؤتمر.

إن توسيع بناء المستوطنات الإسرائيلية وقيام السلطة القائمة بالاحتلال بالنقل القسري لجماعات البدو والرعاة التي تعيش في الضفة الغربية إلى مواقع في وسط البلد يمثلان انتهاكا لحقوق الإنسان الفلسطيني، كما ينتهكان المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه:

القوى المعتدلة والبناءة في الجانبين، ويسهم في إنهاء الاحتلال ويساعد على وقف المضي نحو واقع الدولة الواحدة.

إنها أوقات حاسمة الأهمية. ودوامه العنف الأخيرة - الحرب المدمرة في غزة والزيادة مؤخرًا في الاستفزازات والعنف والهجمات الإرهابية في القدس، علامة إنذار مؤلمة على الحالة العاجلة. وتدين السويد الهجوم الإرهابي المروع على المصلين اليهود في القدس الذي وقع الأسبوع الماضي. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تتحد للحيلولة دون تصاعد النزاع السياسي إلى أعمال عنف لها أبعاد دينية. وإذا لم نفعل ذلك، ستتبدد آفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين الذي يلي تطورات الطرفين. وعدم إحراز تقدم يغذي أعمال العنف الجديدة في المنطقة المجاورة، بطبيعة الحال، ولكن أيضًا في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقًا. ولا توجد أية تبريرات مقبولة للاستفزازات، والهجمات الإرهابية، وإطلاق الصواريخ على المدنيين أو أعمال العنف الأخرى. وأعمال التوسع في المستوطنات الإسرائيلية والتدمير ومصادرة الأراضي، والنقل القسري وإعادة التوطين في فلسطين لا تتفق مع القانون الدولي، ولا تجعل من التفاوض على اتفاق الوضع نهائي للتوصل إلى الحل المستدام القائم على وجود الدولتين أكثر صعوبة فحسب، بل شبه مستحيل.

والأحوال في غزة غير مقبولة ولا يمكن تحملها والعودة إلى الحالة التي كانت قبل الحرب ليست خياراً مطروحاً. والحالة الراهنة تعني أن الحل القائم على وجود الدولتين يتلاشى خلال التدهور السريع للحالة على أرض الواقع، في غزة والضفة الغربية على السواء، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب فتح حدود غزة لمواد البناء، وكذلك لجميع السلع والأشخاص، ولا بد من زيادة إمكانيات التجارة. فسكان غزة بحاجة إلى أن يشهدوا تحسينات فورية في ظروف معيشتهم، حتى لا يفقدوا الأمل في المستقبل ويفقدوا ثقتهم في المجتمع الدولي.

وفي الختام، تؤكد عُمان رأيها الثابت بأن من الضروري العودة إلى الحوار والتفاوض، وتدعو الأطراف المعنية بعملية السلام ومجلس الأمن والمجموعة الرباعية إلى القيام بدور نشط، بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل وإلى السلام المنشود. وينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد بالقرارات القانونية والدولية جميعها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دولياً.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد السويد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، لكنها تود أن تغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

وأود أن أقول بداية أن اعتراف السويد بدولة فلسطين يهدف إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الطرفين وتحسين آفاق التفاوض بشأن اتفاق الوضع النهائي. إننا نرحب بالسلام - لا لطرف واحد بعينه - وننضم إلى ١٣٤ بلداً اعترفت بالفعل بدولة فلسطين. ونفعل هذا على أساس نظرتنا المتعمقة ومشاركتنا في السعي إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع بفضل جهود الكونت برنادوت في الأربعينات من القرن العشرين، وما أجريته من اتصالات في مرحلة مبكرة مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال أولوف بالمو، والعمل الناجح بين مصر والسويد للشروع في حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨، وتجارب العديد من سكان السويد الذين ذهبوا للعيش في كيبوتزيس في إسرائيل في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ومنذ ذلك الوقت، واستناداً إلى العلاقات طويلة الأمد مع إسرائيل والفلسطينيين. والآن يحتاج الشباب في فلسطين وإسرائيل على السواء إلى رؤية أن هناك بدائل للعنف. إننا نأمل بأن يعزز الاعتراف

السيد سلام (لبنان): نجتمع اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك بعد عامين تماما من تصويتنا في هذه الجمعية على منح فلسطين صفة الدولة المراقب في منظمنا. وإذ يهمننا في هذا الصدد أن نوه بقرار السويد الاعتراف بدولة فلسطين كما بتوصية مجلس النواب في كل من المملكة المتحدة وإسبانيا إلى حكومة بلدانهم للاعتراف بدورها بدولة فلسطين.

فإنه لا بد لنا أن نشدد، ومنذ البداية على أن دولة فلسطين تبقى دولة تزرع تحت الاحتلال بالكامل، وأن مسؤوليتنا جميعا، انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، هي مساعدة هذه الدولة على إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال وطبعا منحها العضوية الكاملة في منظمنا. ونبتمع اليوم في وقت يطغى عليه الوضع المأزوم في القدس، وتبدو فيه المساعي السلمية التي تقودها الولايات المتحدة معطلة، بينما تستمر إسرائيل في سياستها العدوانية، لا سيما في توسيع عمليات الاستيطان، في انتهاك واضح للشرعية الدولية، ولقرارات هذه المنظمة.

إن الصراع في القدس وعليها يكاد يختزل اليوم أساس النزاع العربي الإسرائيلي. وفي حله مفتاح الطريق إلى السلام العادل والشامل في منطقتنا. ولا عجب في ذلك، فضمن أسوار القدس القديمة تاريخ ليس كتاريخ باقي المدن. فهو هنا مزيج من قصص الأنبياء والرسل ومن أخبار الملوك والسلاطين والنبلاء ومن أفعال سائر البشر. وفي القدس يختلط الديني بالديني، ويصعب التمييز بين الإيمان والسياسة. وفيها تتقاطع في الحاضر صور الماضي بأحلام المستقبل. إنها مدينة الرموز قبل أي شيء.

وعندما نقول أن الصراع في القدس وعليها يكاد يختزل اليوم أساس الصراع العربي الإسرائيلي، فذلك أيضا لأن إسرائيل تواصل في موضوع القدس تحديها للسافر لقرارات

وقد آن الأوان لمشاركة أكثر نشاطا من جانب المجتمع الدولي - من جانبنا في الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن، والولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية. يجب أن نساعد الأطراف بمعايير واضحة وإطار زمني محدد يهدفان إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع. والهدف هو أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها. ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن توفير الحماية وطمأنة الجهات الفاعلة البناءة والمعتدلة في فلسطين التي تلتزم بعدم اللجوء إلى العنف والاعتراف بإسرائيل والاعتراف بالاتفاقات السابقة. وستسهم السويد بالتأكيد في هذا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة المغيري (عمان).

بمناسبة اليوم، حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع. في هذه اللحظة، من الأهمية بمكان دعم الرئيس عباس في تعزيز السلطة الفلسطينية والحكومة التوافقية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اعتمدت السويد مؤخرا استراتيجية إثنائية خمسية جديدة لفلسطين تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار، بزيادة بنسبة ٥٠ في المائة.

ويوافق هذا العام أيضا مرور ٦٥ عاماً على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لدعم ملايين الفلسطينيين الذين أجبروا على الفرار من ديارهم. وستظل السويد أحد الداعمين الرئيسيين للوكالة، وساهمنا هذا العام بحوالي ٥٠ مليون دولار للوكالة. ونحن فخورون أيضا برئاسة لجننتها الاستشارية.

وأود أن أختتم بالقول أننا نتوقع من القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء بذل قصارى جهدهما لكفالة أن يعيش الشعبان في أقرب وقت في رخاء وسلام وأمن. ولا يمكن استتباب الأمن الحقيقي والكامل إلا بإحلال السلام.

وطردت ٣٠٩ ١٤ من سكانها. دعونا لا ننسى دور الجدار، جدار الفصل العنصري، وسياسة سلطات الاحتلال الهادفة إلى تطويق القدس الشرقية بالمستوطنات على نحو يعيق التواصل بينها وبين شمال الضفة الغربية وجنوبها، أو حتى شرقها، وذلك فضلا عن سياستها في منع سائر سكان الضفة من الدخول إلى القدس إلا بأذن خاصة، وهي غير سهلة المنال طبعا.

وعندما نقول إن القدس هي مفتاح الطريق إلى السلام العادل والشامل في منطقتنا، فالمقصود أنه من دون إزالة الاحتلال عنها واستعادة الحقوق الفلسطينية العربية، المسيحية والإسلامية، في القدس الشرقية لن يكون هنالك من تسوية سلمية قابلة للحياة. فالقدس الشرقية هي وحدها عاصمة دولة فلسطين ولا عاصمة لدولة فلسطين عنها بديلا. وما تسميه سلطات الاحتلال بالقدس الموحدة، العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، فهي ليست في الحقيقة سوى صورة من صور الاحتلال الذي يرفضه العالم، كل العالم. فالوحدة المزعومة هذه هي من نتاج الحرب ومنطق القوة وهي مجرد تعبير عن الغلبة والاستئثار. فالقدس ترفض أن تكون مدينة اللون الواحد، فهي ليست مقدسة عند اليهود وحدهم، ففي القدس نشر السيد المسيح رسالته وفيها طريق الجلجلة وكنيسة القيامة، وعند المسلمين هي أولى القبلتين وثالث الحرمين، وهي أرض الإسراء والمعراج. فقط عند إزالة الاحتلال من القدس الشرقية واستعادة الحقوق العربية السليبية فيها، المسيحية والإسلامية، تعود القدس إلى معناها، مدينة للسلام ومدينة للإنسانية جمعاء ولأسمى قيم البشرية.

وفي الختام، لا أجد أبلغ من كلمات الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش: ”في القدس، أعني داخل السور القديم، أسير من زمن إلى زمن بلا ذكرى تصوبي، فإن الأنبياء هناك يقتسمون تاريخ المقدس، يصعدون إلى السماء ويرجعون أقل إحباطا وحرنا، فالمحبة والسلام مقدسان وقادمان إلى المدينة“.

الجمعية العامة؛ ومجلس الأمن؛ ومجلس حقوق الإنسان؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة اليونسكو؛ وفتوى محكمة العدل الدولية.

ترفض كلها القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب؛ وتستنكر ممارسات إسرائيل الاستفزازية في القدس منذ عام ١٩٦٧؛ وتشجب إجراءاتها الرامية إلى تغيير وضع المدينة ومعالمها، لا سيما قرارها ضم القدس الشرقية وإعلانها لما يعرف بالقانون الأساسي؛ وتعتبرها جميعا باطلة بطلانا مطلقا، وتطالب بالعودة عنها كليا، ومنها على سبيل المثال قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧١ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

والواقع أنه في القدس كما في سائر الأراضي المحتلة، ولا بل أكثر، تواصل إسرائيل بناء المستوطنات ومصادرة أملاك العرب الفلسطينيين والتضييق عليهم بشتى الوسائل بما فيها هدم منازلهم وصولا إلى تهجيرهم بمختلف الذرائع، ولعله يقتضي التذكير هنا بأن أول ما قامت به إسرائيل عند احتلالها القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ كان هدمها لما يعرف بحي المغاربة بالكامل خلال ساعات معدودة وتشريدتها لسكانها أما الاستيطان فهو على قدم وساق منذ هذا التاريخ، إذ بات عدد المستوطنين في القدس الشرقية يتجاوز المائتين وخمسين ألف نسمة، وقد تمت مصادرة حوالي ٣٥ في المائة من أراضي القدس الشرقية لأعمال الاستيطان، بينما لا يُسمح للعرب الفلسطينيين بالبناء سوى على ١٣ في المائة من القدس الشرقية. والأمر نظري طبعا لأن معظم هذه المساحة مبني عليها أصلا، كما أن حصول السكان الفلسطينيين على رخص للبناء من سلطات الاحتلال هو ببساطة من أصعب الأمور كي لا نقول أنه مستحيل. وبين عام ١٩٦٧ ونهاية العام الماضي، كانت إسرائيل قد هدمت أكثر من ٢٠٠٠ منزل في القدس الشرقية

لقد رُوِّع بلدي من جراء التقارير الصادرة من مختلف المنظمات والتي تصف تدمير ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ من منازل المدنيين الفلسطينيين في غزة بواسطة القنابل الإسرائيلية، الأمر الذي جعلها غير صالحة للسكن. ثم أعقب ذلك تواصل أعمال الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتعذيب النفسي والبدني، وإصدار البيانات التحريضية. بل أُتخذت المزيد من الإجراءات المتشددة والضارة للغاية، بما في ذلك حرمان المدنيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية غير القانونية من الحق في الغذاء والنظافة الأساسية. وبذلك فقد كشفت إسرائيل على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي بأسره عن عزمها على مواصلة أعمال الإبادة الجماعية.

وما تزال دولة إسرائيل تواصل تنفيذ سياسات توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ووافقت على بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة. ونتيجة لذلك فقد ازداد توغل المتطرفين الإسرائيليين في ساحة المسجد الأقصى، في حين تستمر مصادرة الأراضي وأعمال الحفر بالقرب من الأماكن المقدسة، بالإضافة إلى هدم المنازل وإلغاء وثائق الهوية وطرده السكان الفلسطينيين.

وفقد معظم السكان في غزة أصولهم الإنتاجية أيضاً، ولحق الضرر بنحو ٤١٩ من المحال والأعمال التجارية في حين دمرت ١٢٨ أخرى تماماً. وقد تسبب ذلك في المزيد من الدمار بالاقتصاد، إذ فقد ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ شخص وظائفهم، في حين لحق الدمار المباشر بـ ١٧ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية التي تمثل جزءاً كبيراً من البنية التحتية الزراعية في غزة. وما تزال المحطة الرئيسية لتوليد الكهرباء مغلقة منذ تعرضها للدمار في غارة جوية إسرائيلية في ٢٩ تموز/يوليه، وما زال انقطاع التيار الكهربائي مستمراً لأكثر من ١٨ ساعة في اليوم في معظم المناطق. وقد قدّرت حكومة دولة فلسطين أن تكلفة إعادة إعمار غزة تبلغ ٧,٨ بليون دولار.

السيدة ريوس ريكنيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أتقدم، باسم وفد بلدي، بخالص التهنية لرئاسة الجمعية العامة على العمل الذي اضطلعت به في هذه الدورة. ويرحب وفد بلدي بالعمل الجدير بالثناء الذي أداه السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومكتبها، فضلاً عن ترحيبه بالعمل الممتاز الذي أدياه في توفير معلومات تتسم بالشفافية عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

تكرر دولة بوليفيا المتعددة القوميات التأكيد على تأييدها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة داخل حدودها الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتعيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات التأكيد مجدداً على تأييدها للفلسطينيين في هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ١٢/٦٨، بغرض إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين بغية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وتدين بوليفيا بشدة الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، والذي ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وغيره - مثل قانون حقوق الإنسان - في انتهاك واضح للعديد من قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧. ويشجب بلدي بشدة ذلك الهجوم الإرهابي المروع الرامي للإبادة الجماعية المعروف باسم "عملية الجرف الصامد" التي شنها الجيش الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الذي عانى على مدى ٥٠ يوماً من الهجوم الدموي الذي قتل ٢١٨٩ من الفلسطينيين، ٦٧ في المائة منهم من المدنيين، بمن في ذلك ٥١٣ طفلاً و ٢٦٩ امرأة، وأسفر عما يزيد على ١١ ٠٠٠ جريح.

لقد أعلنت الجمعية العامة عن سنة ٢٠١٤ لتكون "السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني". ووفقاً لتقرير الأمين العام، فقد بدأت السنة بآمال كبيرة، غير أنها انتهت بالعودة إلى العنف مرة أخرى. فقد انهارت عملية السلام، في حين تضاءلت آفاق السلام أكثر من ذي قبل. وأدى التوسع الكبير في المستوطنات - التي ازدادت بنسبة ١٥٠ في المائة خلال العام الماضي، لتسفر عن أكبر استيلاء على الأراضي في ثلاثة عقود - إلى أن يخبو بصيص الأمل في السلام الذي كان ضئيلاً منذ البداية. وأسفرت موجة الـ ٥٠ يوماً من أعمال العنف في غزة خلال موسم الصيف، وخلفت وراءها ما يزيد على ٢١٠٠ من القتلى الفلسطينيين، عن تفاقم المحنة الإنسانية لسكان غزة الذين يعانون من نقص الأغذية أصلاً ويعتمدون على المعونة.

ونرحب بإنشاء الأمين العام مجلس التحقيق فضلاً عن إنشاء لجنة للتحقيق من قبل مجلس حقوق الإنسان للنظر في الأحداث التي وقعت في غزة. فهاتان خطوتان في الاتجاه الصحيح، غير أن الكثير يتوقف على ما إذا كان سيسمح للمحققين بإكمال التحقيقات، وما إذا كانت توصياتهم ستنفذ حقاً.

وخلال العام الماضي ازدادت أعمال التدمير والهدم والتشريد القسري للسكان في الضفة الغربية والقدس الشرقية بنسبة ٢٤ في المائة.

وأدى أثر القيود الإسرائيلية المفروضة على تنقل الفلسطينيين وحركة البضائع الفلسطينية إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة من متوسط قدره ١١ في المائة قبل بضع سنوات إلى ١,٥ في المائة فقط في العام الماضي. وكل هذا يسلط الضوء على الحالة المؤلمة للشعب الفلسطيني.

سيجلب إحياء عملية السلام أملاً متجدداً، ولكن ما لم يكن هناك التزام صادق وجددي بالسلام، فلن يكون للحوار من أجل الحوار أي فائدة. إن جهود المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامة لم تفلح حتى الآن في إحياء

وترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنه من غير المقبول أن يظل آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، محتجزين في السجون الإسرائيلية في ظروف قاسية، بما في ذلك انعدام النظافة الصحية والعزلة والحرمان من الحق في المحاكمة وفقاً للأصول القانونية وعدم توفر الرعاية الطبية الكافية، والحرمان من الزيارات الأسرية، علاوة على تعرضهم للمضايقات والوفيات بين السجناء والأسرى المصابين بالأمراض الخطيرة.

وستواصل دولة بوليفيا المتعددة القوميات التعاون مع المجتمع الدولي بهدف ضمان أن تصبح تطلعات الشعب الفلسطيني إلى السلام والحرية العدالة والكرامة جزءاً من التاريخ الإنساني في نهاية المطاف، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٩٤ (د-٣).

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
اليوم تعرب باكستان عن تضامنها الكامل مع شعب فلسطين. ويقف الشعب الباكستاني بثبات إلى جانب فلسطين في سعيها إلى الوفاء بتطلعاتها المشروعة إلى التمتع بالحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الكاملة.

وما يزال الفلسطينيون يمرون بفصل قاتم من تاريخهم، غير أنه يجب ألا يفقد الفلسطينيون ولا المجتمع الدولي الأمل في تغيير ذلك. وإذ نتكلم اليوم، فإننا نعرب عن تعاطفنا مع سكان غزة الذين عانوا بشدة في موسم الصيف الماضي. وندين أعمال تدنيس المسجد الأقصى واعتداء الجيش الإسرائيلي على المصلين واستخدام الأسلحة والقنابل داخل المسجد مؤخرًا. ونتيجة لذلك فقد أغلق المسجد أمام المصلين للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧. ويجب وضع حد للقيود المتبقية المفروضة على العبادة. ويجب أيضاً وقف الخطوات الرامية إلى محو التراث الفلسطيني والإسلامي والمسيحي.

ونحث القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على التأثير في مستقبل الأجيال القادمة لدولتيهما ومستقبل منطقتيهما. ويجب أن تشرعا في محادثات لإحلال السلام الدائم.

وفي غضون ذلك، ينبغي أن تكون الخطوات التالية مسألة مستعجلة: ينبغي رفع الحصار المفروض على غزة. ووقف هدم منازل الفلسطينيين وطردهم من ممتلكاتهم. ويجب الإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين. وينبغي الوفاء بالتبرعات المعلنة من أجل تعمير غزة من جانب الجهات المساهمة والمانحة. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لخطتها المتמסكة للإنعاش والتعمير والتضحيات التي قدمها موظفوها. وستساهم حكومة باكستان بمبلغ مليون دولار للأونروا. ونأمل أن يساعد هذا بقدر طفيف في التخفيف من معاناة الضحايا الفلسطينيين للعدوان العسكري الإسرائيلي على غزة.

السيد العتيبي (الكويت): تأتي مناقشة هذا البند الهام في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية السافرة لساحات الحرم الشريف واحتلال المسجد الأقصى، واستمرار استفزازاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وهو ما يدل على أن الهدف منها هو ترسيخ الاحتلال وقمع الشعب الفلسطيني.

كما أننا ندين ما يتعرض له حرم المسجد الأقصى من ازدراء صارخ لحرمته، وهو أحد أقدس الأماكن للمسلمين. وندين رفض قوات الاحتلال الإسرائيلية السماح للمصلين الفلسطينيين بدخول المسجد. وندعو المجتمع الدولي عموماً، وبشكل خاص مجلس الأمن، إلى أن يتحمل مسؤولياته في العمل على وقف اعتداءات إسرائيل اليومية على الحرم الشريف، والتي يضاف إليها السماح للمتطرفين السياسيين والدينيين الإسرائيليين، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، بتدنيس الحرم الشريف. هذا إلى جانب العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي

عملية السلام. ولم تسفر مبادرات المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية عن أي نتيجة. وتُطرح أسئلة بشأن جدوى الحل القائم على وجود دولتين وملاءمته.

إننا نثني على الأمين العام بان كي - مون ووزير الخارجية جون كيري لما يستثمرانه من رأس مال سياسي وطاقة في عملية السلام. ونشكر بشكل خاص الأمين العام على دبلوماسيته النشطة لترع فتيل الأزمة في غزة ولتوجيه المعونة الإنسانية إلى المناطق المنكوبة. ويجب تحويل هذه اللحظة المظلمة في تاريخ الشرق الأوسط إلى لحظة حاسمة. ولذا، فإنه لا بد من تغيير النموذج السائد للتفكير الاستراتيجي والحسابات. ويجب على كلا الجانبين والمجتمع الدولي إدراك أن ذلك يجب أن يتم الآن وإلا فإنه لن يحدث أبداً. فالعنف لن يوفر حلاً. وعلى الأطراف أن تتروى وتفكر وأن تتخذ خيارات صعبة وتمنح السلام فرصة.

والخيار الوحيد هو المفاوضات المباشرة، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً مع تحديد مقاييس وجداول زمنية واضحة. إن الطريق الوحيد إلى إحلال سلام مستدام وقابل للبقاء يتمثل في إنشاء دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وسيظل السلام بعيد المنال إلى أن يترسخ هذا الإدراك. إن جلاء إسرائيل عن جميع الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري، أمر لا بد منه للسلام في الشرق الأوسط.

وحدثت بعض التطورات الإيجابية أيضاً. فقد اعترفت السويد بفلسطين. وصوّتت البرلمانات الأيرلندية والبريطانية والإسبانية لصالح إقامة الدولة الفلسطينية. ويفكر البرلمان الفرنسي في القيام بذلك. وهذا اتجاه متنام ونراه واضحاً وضوح الشمس. وستحذو بلدان أخرى حذوها. ومطروح أمام مجلس الأمن مشروع قرار يمكن أن يمهد الطريق أمام اتباع سبيل واضح المعالم يقود إلى السلام. وذلك سيعيد المجلس إلى إدارة دفة الحفاظ على السلام والأمن، حيث يجب أن يكون.

إن ما يبعث على القلق العميق اليوم هو استمرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي في سياسة بناء مستوطنات جديدة في القدس والضفة الغربية وغيرها من مناطق الأراضي المحتلة، وذلك في تجاهل تام لالتزاماتها الدولية وعدم اكتراث لمطالب المجتمع الدولي بوقف هذه السياسات غير القانونية وغير الشرعية والمخالفة لقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وقد استمعنا قبل قليل إلى ممثل الحكومة الإسرائيلية. ولسنا هنا بصدد الرد على ما جاء في بيانه، ولكن ما قاله يُعتبر تذكيراً لنا بأن إسرائيل فوق القانون ولا تكتنر بما تعتمده الأمم المتحدة من قرارات.

بل هاجم كل من يعترض على سياسات بلده كسلطة قائمة بالاحتلال.

لقد حذرنا في السابق، من أن تداعيات بقاء الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على ما هي عليه، تنبئ بعواقب وخيمة نظراً لحالة الجمود التي تكتنف جهود تحقيق السلام على أساس الحل القائم على وجود الدولتين. وفي هذا الصدد، تجدد دولة الكويت دعوتها للمجتمع الدولي الضغط على إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للكف عن ممارستها العدوانية، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي المحتلة ووقف الانتهاكات المتكررة لحرمة المسجد الأقصى ومحاولاتها لتغيير معالم مدينة القدس الجغرافية والديمقراطية، وإنهاء حصارها غير القانوني على غزة فوراً وبغير شروط والإذعان للشرعية الدولية، والالتزام بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وما يؤدي إلى الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

تطالب دولة الكويت بالإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وخصوصاً المرضى والأطفال بما في ذلك إضافة لهؤلاء الذين اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو. كما

تعرضت له غزة على مدى ٥٠ يوماً في الصيف الماضي، والذي مارس أبشع صور القصف مخلفاً الآلاف من القتلى والجرحى ودماراً لا يوصف فاق في حجمه ما طال قطاع غزة في عام ٢٠٠٩. وهو ما يضاف إلى سجل إسرائيل الحافل بالانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة والمتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وبما أن مناقشة اليوم تتزامن مع مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وذكرى مرور عامين تقريباً على إصدار الجمعية العامة لقرارها التاريخي ١٩/٦٧ بقبول فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، فإننا نعبر عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام ولهيئات الأمم المتحدة المختلفة، وعلى وجه الخصوص اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على جهودهم المتواصلة والحثيثة لإلقاء الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني ودعمهم لحقوقه وتطلعاته السياسية المشروعة.

تؤكد دولة الكويت على شرعية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وتجدد دعوتها لمجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسؤولياته التي حددها الميثاق في ضمان السلم والأمن الدوليين واتخاذ خطوات إيجابية في طريق تحقيق معادلة السلام الصعبة من خلال تبني مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية إلى المجلس، الذي يركز بشكل أساسي على تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وإدانة استمرار الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي وطردهم الفلسطينيين من منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم واحتجازهم دون محاكمات في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

وتوقفت فجأة المفاوضات المباشرة التي طال انتظارها بين إسرائيل والفلسطينيين في نيسان/أبريل. وأعقب ذلك اندلاع أزمة غزة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس. وفي ظل هذه الظروف، لا نتوقع للأسف استئنافا للمفاوضات في أي وقت قريب. وفي الوقت نفسه، نرى علامات التوتر المثيرة للقلق التي تفاقمت بسبب الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في حرم المسجد الأقصى والهجوم على معبد هار نوف اليهودي. وتدين اليابان جميع أعمال العنف والانتهاكات والتحرير. وخواطرننا وصلواتنا مع جميع الضحايا وأسرههم المكلومة.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية لتهدئة الحالة. ونرحب بأنه خلال زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة السيد كيري مؤخرا إلى عمان، اتفق قادة إسرائيل والأردن وفلسطين على العمل من أجل تهدئة الحالة. ونولي أهمية للتأكيدات التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو بالحفاظ على الوضع الراهن في حرم المسجد الأقصى. ولذلك فإن اليابان تدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلى ممارسة القيادة السياسية والتحلي بالشجاعة للتخفيف من حدة التوترات والامتناع عن القيام بالأعمال الأحادية الجانب وأعمال التحريض. يجب على الطرفين العمل على تعزيز الثقة المتبادلة من أجل استئناف مفاوضات السلام.

وكانت الأزمة الأخيرة في غزة ثالث نزاع واسع النطاق ينشب في السنوات الست الماضية. يجب وضع حد للحلقة المفرغة من انعدام الثقة والعنف. وأكدت الأحداث الأخيرة من جديد مرة أخرى، ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل على أساس الحل القائم على وجود دولتين. ومن هذا المنطلق، لا تعد مصادرة إسرائيل في أيلول/سبتمبر للأراضي في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانونية فحسب، بل تتعارض مع الجهود الدولية المؤيدة للحل القائم على وجود دولتين. وتدعو اليابان إسرائيل إلى تجميد أنشطتها الاستيطانية،

ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل لمعاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفقا لاتفاقية جنيف ووفقا للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كخطوة أولى في طريق نيلهم حريتهم. إن دولة الكويت تجدد مطالبتها لإسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي إلى انسحابها من هضبة الجولان السوري المحتلة، والعودة إلى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧. وتؤكد على أن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي السورية يشكل عقبة حقيقية أمام التوصل للسلام والأمن بمنطقة الشرق الأوسط.

كما تجدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحافظ على أمنه وسلامه أراضيه. وتطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية والانسحاب الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، نؤكد تضامننا ودعمنا الكامل لتطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني. ونحبه على صموده وإصراره على استعادة حقوقه وأرضه ومقدساته. وستلتزم دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا، بمواصلة دعمها المعنوي والسياسي والمادي، إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على أرضها وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى كافة المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ مؤتمر مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

السيد يوشيكواوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ رؤيتك، سيدتي، تترأسين جلسة اليوم بشأن بعض بنود جدول الأعمال الهامة للغاية. وأود أن أتناول البندين ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال بشأن "الحالة في الشرق الأوسط" و "قضية فلسطين". كما أود أن أثنى على السفير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، بينما نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

عليها عملية سياسية شاملة. ومن هذا المنطلق، تواصل اليابان تقديم مساهمة متميزة من خلال حشد الاستثمارات الخاصة في فلسطين. وأحد الأمثلة على ذلك مبادرة ممر السلام والازدهار، التي يسعى مشروعها الرائد، بجمع مدينة أريحا الزراعية الصناعية، إلى تحويل المنطقة إلى مركز تصدير. ومن المتوقع أن يوفر المشروع ٧٠٠٠ وظيفة، مع أكثر من ٤٠ مليون دولار من الفوائد الاقتصادية السنوية المتوقعة. وعلاوة على ذلك، إن المشروع المشترك الذي تقوده اليابان بالتعاون مع إسرائيل والأردن وفلسطين ممارسة قوية في مجال بناء الثقة المتبادلة.

ونحن سعداء بتوقيع ١١ شركة فعلا على عقود الإيجار، وستبدأ إحدى الشركات عملياتها قريبا.

كما تتطلع اليابان إلى استثمار الاستفادة من خبرة بلدان شرق آسيا ومواردها لتحقيق التنمية في فلسطين. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣، وإذ نأخذ ذلك الهدف في الحسبان، أطلقنا مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، والعديد من مشاريع بناء القدرات، بالتعاون مع إندونيسيا وماليزيا، نُفِذَت بالفعل. ونحيط علما مع الارتياح بأن الجمعية ستقوم، من خلال اقتراح مشترك مع زميلي سفير إندونيسيا ديسرا بيركايابا، بالإشادة بالتقدم الذي أحرزه مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين في مشروع القرار A/69/L.24، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي سيعتمد يوم غد.

لقد أثبتت الأزمة التي اندلعت مؤخرا في غزة وما نجم عنها من توترات في الميدان مدى الحاجة الملحة لأن نمضي قدما في عملية السلام.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن اليابان، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تظل ملتزمة بأداء دور هام في السعي إلى إحلال السلام الدائم وتحقيق الرفاه في المنطقة.

التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي. وفي المقابل، نتطلع إلى أن تظل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ملتزمة ببند العنف، والاعتراف بدولة إسرائيل والانضمام إلى الاتفاقات الدبلوماسية السابقة. كما تدعو اليابان فلسطين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب من شأنه أن يحول دون استئناف مفاوضات السلام.

وستواصل اليابان مساعدة الطرفين في بناء الثقة المتبادلة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نتطلع إلى بناء الثقة المتبادلة في الأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، رحبت اليابان بعشر قادة من الشباب من إسرائيل والفلسطينيين في إطار برنامج الدعوة لبناء الثقة. دعت الحكومة اليابانية منذ عام ١٩٩٦ أكثر من ٢٠٠ شاب من إسرائيل وفلسطين. وعززت هذه الزيارات الثقة المتبادلة بينهم وعمقت فهمهم لجهود إحلال السلام التي تبذلها اليابان في منطقة الشرق الأوسط.

وتعهدت اليابان بتقديم أكثر من ٢٠ مليون دولار معونة لفلسطين في مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، إضافة إلى مبلغ ٧,٨ مليون الذي صرف بالفعل في آب/أغسطس. وتشكل هذه التعهدات جزءا من تعهد اليابان بدفع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار الذي أعلن عنه وزير خارجيتنا في مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين الذي عقد في جاكارتا في آذار/مارس. بيد أن هذه الالتزامات قد قدمت لا من أجل العودة إلى الوضع السابق، ولكن لدعم الطرفين المعنيين في تحقيق وقف إطلاق النار المستدام، والتعايش السلمي والرخاء في المنطقة. ولذلك نشير إلى أهمية إنشاء آلية دولية للمتابعة تتناول المسائل المتعلقة بالأمن والمساعدة الإنسانية والحكم الرشيد. واليابان على استعداد للعمل نحو تحقيق هذا الهدف مع إسرائيل وفلسطين والأمم المتحدة، ضمن جملة أمور أخرى.

وبينما نسعى إلى تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين، يجب علينا أيضا أن نعزز الأسس الاقتصادية التي سترتكز

السلام العربية وحل الدولتين وعلى أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، فإن مملكة البحرين تشيد بقرار مملكة السويد التي اعترفت بدولة فلسطين وبحقها الأصيل في العيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. وتدعو الدول الصديقة التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية إلى اتخاذ الخطوات ذاتها، بما يحقق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق ويعزز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أشار تقرير اللجنة المذكور إلى الكثير من أوجه معاناة الشعب الفلسطيني. فقد ذكر بأن الحالة في القدس الشرقية المحتلة تبعث على القلق جراء زيادة عدد عمليات اقتحام حرم المسجد الأقصى التي يقوم بها المتطرفون الإسرائيليون، وكذلك أعمال التحريض والاستفزاز، فضلا عن استمرار مصادرة الأراضي والقيام بأعمال الحفر بالقرب من الأماكن المقدسة، وهدم المنازل وغيرها من إلغاء طلبات بطاقات هوية السكان الفلسطينيين وطردهم من ديارهم.

إن مملكة البحرين تؤكد دائما على الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وستظل تتشاطر السعي الدولي الحثيث نحو نيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد أبو العطا (مصر): يأتي اجتماعنا اليوم على خلفية أحداث مؤسفة شهدتها وتشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي صيف العام الجاري، شهد العالم كله فظاعة الحرب على قطاع غزة وما صاحبها من استهداف واسع النطاق للمدنيين والبنية التحتية للقطاع وغيرها من الأهداف التي تحرم القوانين الدولية استهدافها بشكل قاطع لا يشمل اللبس، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢١٥٠ مدنيا وجرح الآلاف الآخرين ودمار واسع النطاق.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، أتقدم بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، رئيسا وأعضاء، على تقريرها القيم (A/69/35)، المعروض علينا، والذي كشفت في ثناياه ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وبينت الأنشطة المختلفة التي ما برحت تقوم بها في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما نشكر إدارة شؤون الإعلام على تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين، وما قامت به من تغطية إعلامية في جميع منابر اتصالات الإدارة. بمناسبة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

يحتفل العالم هذا العام مرة أخرى باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ظل ظروف أقل ما توصف به أنها غير إنسانية، حيث تمارس ضد الشعب الفلسطيني الشقيق أبشع أنواع الإضطهاد والقهر. وعليه، تؤكد مملكة البحرين وقوفها الدائم ودعمها ومساندتها المستمرة للقضية الفلسطينية وشعبها الشقيق في مسيرة نضاله العادل من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أرضه وترايه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، أسوة بغيره من الشعوب، واستعادة كافة حقوقه المشروعة التي طال أمد تجسيدها على أرض الواقع.

وبهذه المناسبة، فقد وجه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، رسالة إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حيث أكد جلالته على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لن يتأتى إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الكاملة الحقوق على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك وفقا لمبادرة

الأجهزة الأمنية المعنية على ضرورة أن يكون مؤتمر القاهرة آخر مؤتمر مخصص لإعادة الإعمار، وهو ما نتمنه.

إلا أننا نؤكد من هذا المنبر أن الضمان الوحيد لذلك هو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل إلى حل لقضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وبدون التوصل إلى هذه التسوية، فإن المنطقة ستشهد الانزلاق مجدداً إلى دائرة العنف عاجلاً أم آجلاً، ما يعد بتكرار القتل والدمار ويجعل من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سراباً ويعني استمرار الظلم البغيض بحق الشعب الفلسطيني الشقيق واستمراراً لحرمانه من حقوقه التي تكفلها كافة التشريعات والأعراف الدولية وأبسط الحقوق التي تمنحها الإنسانية، ألا وهو الحق في العيش بكرامة في دولته المتمتعة بالاستقلال غير المنقوص.

وإذ تعاهد مصر المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني الشقيق بالاستمرار في جهودها غير المنقطعة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية بناء على مقررات الشرعية الدولية، فإنها تطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالاضطلاع بدورهما الذي لا يمكن الاستغناء عنه للوصول إلى تلك التسوية في إطار زمني مقبول، يأخذ في الاعتبار أن استمرار الاحتلال قد دام لحقبة تفوق صبر الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية والمجتمع الدولي ككل، ويراعي الحقوق الفلسطينية بشكل كامل ولا يضع صوب أعينه إلا معيار إحقاق الحق. ولا يلتفت لموازن القوى والتحالفات السياسية أو غيرها من الاعتبارات التي ساهمت في حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): تحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، باعتباره تذكراً أخرى للمجتمع الدولي بالضرورة الملحة لإيجاد حل لقضية فلسطين.

كما شهدنا خلال الشهرين الماضيين تصعيداً واسعاً لأنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإجراءات استفزازية غير مسبقة داخل المناطق المقدسة في القدس الشرقية. وكلها محاولات لخلق واقع جديد على الأرض، تعد غير مشروعة وفقاً للقوانين الدولية ومرفوضة من جانب مصر وكل أعضاء المجتمع الدولي.

إن خطورة الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة لا تكمن فقط في كونها انتهاكات صارخة للقانون الدولي وتهديداً للسلم والأمن في المنطقة والعالم، بل لأنها تتعدى ذلك لتهدد بنسف عمليات السلام برمتها، نظراً لأنها تهدف إلى تغيير الأوضاع في القدس بشكل جوهري، وزيادة أعداد المستوطنين ومناطق الاستيطان، مما ينسف فرص حل الدولتين ويقوض فرص وجود دولة فلسطينية قابلة للعيش. ومن ثم، ولئن كانت مصر تدين كافة أعمال العنف ضد المدنيين، وهي الأعمال التي لاقت إدانة من جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما فيه دولة فلسطين، فإنها تطالب إسرائيل بالكف الفوري عن كافة الإجراءات غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد قامت مصر بالتعاون مع الترويج باستضافة المؤتمر الدولي حول إعادة إعمار فلسطين يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقد حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً في حشد ٥,٤ بليون دولار من المساهمات الدولية المخصصة لهذا الغرض. ويتعين هنا التفكير بأهمية قيام الدول المانحة بالفداء بتعهداتها خلال المؤتمر. كما أنه من الضروري، حتى يتم حصد ثمار مؤتمر إعمار غزة، أن يتم التسريع بوتيرة دخول مواد البناء إلى القطاع، حتى يتسنى لأكثر من ٨٠٠٠٠٠ فلسطيني ترميم منازلهم والعودة إليها، وحتى يعود الأمل إلى غزة التي طالت معاناة أبنائها من ويلات الحروب على مدى العقد الماضي.

لقد تابعنا جميعاً خلال انعقاد مؤتمر إعادة إعمار غزة، تأكيد العديد من الدول، والأمين العام للأمم المتحدة، ومختلف

فلسطين وإسرائيل محادثات السلام في أقرب وقت ممكن، بغية إعطاء السلام فرصة وضمان السلام الدائم للشعب الفلسطيني.

إن السلام بين فلسطين وإسرائيل هو تطلع مشترك لشعوب العالم. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة في هذا الصدد. وتؤيد الصين قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالأدوار المطلوبة منهما. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الفصل بين إيجاد حل شامل لقضية الشرق الأوسط وتسوية المسائل بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل. فالمساران السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي عنصران هامان في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتؤيد الصين سوريا ولبنان تأييدا راسخا في حماية سيادتهما الوطنية وسلامتهما الإقليمية ورغبتهما المشروعة في استعادة أراضيهما المحتلة. ونحن ندعم الخيار الاستراتيجي للبلدان العربية والذي يتمثل في تشجيع إحلال السلام الشامل والدائم في المنطقة. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط.

فالشرق الأوسط المضطرب الذي يواجهه مسائل تتعلق بثور ساخنة وينتشر فيه الإرهاب يشكل تحديا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط يصب في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. والصين تتابع عن كثب الحالة في الشرق الأوسط وما فتئت تدعو إلى احترام حقوق بلدان وشعوب المنطقة، بما في ذلك حقها في اختيار نظمها السياسية ومسارها الإنمائية في ضوء أوضاعها الخاصة.

ونحن نشجع جميع الأطراف المعنية على السعي إلى حل خلافاتها من خلال الحوار السياسي الشامل للجميع. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في سياق معالجة مسائل الشرق الأوسط، الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ونرفض التدخل العسكري الخارجي والإطاحة بالحكومة الشرعية

إن قضية فلسطين تشكل سببا جذريا مهما من أسباب الاضطراب الذي طال أمده في الشرق الأوسط. وقضية فلسطين وإسرائيل هي لب مسألة الشرق الأوسط. وإيجاد حل في وقت مبكر لقضية فلسطين من شأنه أن يساعد على تعزيز السلام والاستقرار العالميين. وتعرب الصين عن أسفها لأن قضية فلسطين مستمرة لفترة تزيد على نصف قرن ولأنه، حتى يومنا هذا، لم تتم استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. والمحادثات بين إسرائيل وفلسطين تدخل في حالة جمود من وقت إلى آخر، ويتسبب تكرار اندلاع الصراع بين الجانبين في معاناة هائلة للشعب الفلسطيني. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده والعمل بشكل مبتكر من أجل إيجاد أوجه تآزر والتوصل إلى حل لقضية فلسطين.

والصين لا تزال ملتزمة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. وفي عام ٢٠١٣، قدم الرئيس الصيني شي جينبنغ اقتراحا من أربع نقاط لتسوية القضية الفلسطينية. وهو يحدد المسار الصحيح الذي يجب السير فيه من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل. فالمفاوضات هي السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. وينبغي التقيد الصارم بمبادئ من قبيل الأرض مقابل السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر ضمانات هامة لإحراز تقدم في عملية السلام.

وبينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بعث الرئيس شي جينبنغ برسالة تهنئة، باسم الصين حكومة وشعبا، للإعراب عن الدعم للشعب الفلسطيني والتعاطف معه. وأكد الرئيس شي دعم الصين الراسخ للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه ومصالحه المشروعة.

وتؤيد الصين إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بالسيادة الكاملة ضمن حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن نؤيد انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. والصين يحدوها أمل صادق في أن تستأنف

في أرواح المدنيين، ولا سيما بين النساء والأطفال، وإلى إلحاق دمار واسع بالمنازل والهياكل الأساسية. ومن المهم رفع الحصار عن غزة تماما والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية ومواد البناء، التي تمس الحاجة إليها، دون قيود.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتصاعدة في القدس الشرقية. وهناك حاجة ماسة إلى وقف التصعيد على الفور وضبط النفس وتجنب الاستفزاز والعودة إلى عملية السلام. ويجب أن تكون للدبلوماسية والحنكة السياسية الغلبة على الكراهية والعنف. فما من طريق آخر إلى السلام الدائم.

وفضلا عن تقديم دعم سياسي قوي للقضية الفلسطينية، تواصل الهند دعمها لجهود تنمية وبناء دولة فلسطين بالاستمرار في تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى فلسطين. كما أنها تساهم بمبلغ مليون دولار سنويا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتعهدت الهند مؤخرا بمبلغ ٤ ملايين دولار استجابة للخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. ونحن أيضا بصدد تنفيذ مشاريع تنمية في فلسطين، بالاشتراك مع البرازيل وجنوب أفريقيا، وذلك في إطار منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وتعهدنا بتقديم مليون دولار لمشروع جديد لإعادة بناء مركز عطا حبيب الطبي في غزة.

قال المهاتما غاندي ذات مرة: "إن مبدأ العين بالعين سيجعل العالم كله أعمى". وثمة حاجة الآن للإصغاء لأقواله الحكيمة وتجنب الكراهية والعنف. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحوار يشكل الخيار العملي الوحيد في إطار السعي إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية. ونأمل أن يظهر كلا الجانبين الإرادة السياسية اللازمة للعودة إلى مائدة المفاوضات واستئناف الحوار.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

لأي بلد بالقوة كما أننا نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتقيد بمعايير موحدة في مكافحة التهديدات الإرهابية وأن يظل ملتزما بعملية السلام في الشرق الأوسط وأن يزيد مساعدهات الاقتصادية للشرق الأوسط وتعاونه معه بغية تهيئة ظروف مواتية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في جهوده الجارية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة في الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين.

إننا نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة الهامة، أود أن أؤكد مجددا دعم الهند الثابت للقضية العادلة لفلسطين والتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه. وقد وجه رئيس وزراء بلدنا سري ناريندرا مودي اليوم رسالة بهذه المناسبة، يعيد فيها التأكيد على هذا الدعم والتضامن. إن روابطنا الحضارية وعلاقتنا التاريخية مع الشعب الفلسطيني تمتد لقرون. ومن ثم، فإننا نفهم نضاله بوضوح ونتعاطف مع قضيته بثبات.

وموقف الهند بشأن القضية الفلسطينية يستلهم نضالنا من أجل الحرية، بقيادة المهاتما غاندي الذي أيد حقوق الشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين، يمثل التزام الهند بالقضية الفلسطينية سمة أساسية من سمات سياستها الخارجية. وتؤيد الهند إيجاد حل عن طريق التفاوض، يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة والموحدة وذات السيادة والقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، على النحو الذي أقرته مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لا تزال معاناة أهالي غزة مستمرة في أعقاب الصراع الذي نشب في هذا الصيف، والذي أدى إلى خسائر مأساوية